المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/05/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

نظم من طرف المرصد المغربي للسجون والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

يوم دراسي يتناول قضايا السجن و الصحة العقلية ومسؤولية الدولة

11005/13

حميد العكباني

قال النقيب عبد الرحيم الجامعي ، في الجلسة الافتتاحية لليوم الدراسي حول موضوع " السجن والصحة العقلية " الذي نظمه المرصد المغربي للسجون ، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ، وذلك طيلة يوم الجمعة الماضي بالبيضاء،إنه إذا كانت قلة المعطيات لا تسمح بتحديد عدد السجناء المرضى المصابين عقليا ، فإن ذلك يعني أن هناك نوعا من الحرج ، أو التخوف من كشف الحالات ، وتحليلها ومعرفة اسبابها ،وطريقة التعاطي معها ، وأن اختيار الصمت أو السرية ، امام موضوع الصحة العقلية للسجناء ، هو اختيار يسمح للمتتبع بالقول : إما أن هناك قلة اهتمام وضعف العناية بهذه الظاهرة ، التي تعتبر من اخطر ما تشكو منه السجون ، وإما أن الكشف عنها ، يمكن أن يثير حدثا إنسانيا ، وحقوقيا خطيرا بالمغرب ، تتحمل الدولة مسؤولية تداعياته الكاملة .

الأستاذة السعدية وضاح ذكرت بتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المؤسسات الاستشفائية المكلفة بالوقاية من لأمراض العقلية ومعالجتها بالنسبة للسجناء ، المنجز سنة 2012 ، واعتبرت التجربة مرة لوقوفها على الانتهاكات الصارخة لحقوق السجناء وما يتعرضون له من صنوف التعذيب النفسي والجسدي ، وبخاصة الفئات الهشة من نساء وأطفال ومرضى عقليا ونفسيا .. كما اعتبرت أن عدم الإصلاح و النهوض باوضاع السجون والسجناء ، وضمنهم هذه الشريحة موضوع هذا اليوم الدراسي ، يرجع بالأساس الى غياب سياسة مندمجة تشارك فيها كل القطاعات

وقد تميز هذا اليوم الدراسي حول السجن والصحة العقلية ، بالتناول العميق للظاهرة ، وبالتنوع في الأفكار والمرجعيات ، .. حيث تناوب على تشريح الظاهرة ، واقتراح البدائل كل من البروفيسور عمر بطاس ، رئيس قسم مصلحة الطب النفسي بالمستشفى الجامعي ابن رشد، الدكتور عبد الله زيوزيو طبيب نفسي وفاعل جمعوي، الدكتور توفيق أبطال عن المندوبية العامة للسجون وإعادة الادماج، والأستاذ مولاي أحمد الدريدي رئيس جمعية محاربة السيدا ، في موضوع ظاهرة الأمراض الخطيرة بالسجون السيدا نموذجا والأستاذ مراد العلمي قاضي ملحق بوزارة العدل والحريات .

وعن الصحة العقلية وعقوبة الإعدام ، كانت مداخلة والدكتور أحمد الحمداوي، فاعل جمعوي، الأستاذ شبلي هيثم ممثل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي .

وأبرزت المداخلات الإشكاليات الرئيسية التي تطرحها الظاهرة ، لدى الإدارة ، أي لدى المندوبية العامة للسجون ، والمرتبطة أساسا بإيداع أشخاص يعانون قبل اعتقالهم ، من اضطرابات نفسية وعقلية ، قد تكون خطيرة في بعض الأحيان .. ومرتبطة أيضا بكيفية تدبير الحياة اليومية للسجناء المرضى عقليا ، وبغياب تشخيص دقيق لوضعيتهم الصحية العقلية والنفسية .. ومن بين المداخلات التي حظيت باهتمام فائق ، تلك التي ربطت بين عقوبة الإعدام ، والمرضى عقليا ونفسيا ، وفيها تم الحديث عن دراسة هي الأولى من نوعها ، أجريت في سنة 2013 شملت أربع مؤسسات سجنية ، بها محكومون بالإعدام ، اختارت المرضى عقليا ونفسيا ، وعددهم 52 محكوما بهذه العقوبة ، من أصل 114 .

ويترقب أن يصدر المرصد المغربي للسجون كتيبا حول هذه الأشغال ، والتوصيات التي ركزت في جانب كبير منها ، على الجانب التشريعي ، كتوسيع مجال دور قاضي تنفيذ العقوبات ، وسن العقوبات البديلة ، والكف ما أمكن عن الاعتقال الاحتياطي.

منصة اللقاء

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

رئيس الحكومة اتهمه بالدفاع عن مغتصبي الأطفال والرميد استفزه بـ «خيانة زوجته»!!

وزير العدل قال لمحمد الصبار: «الله غير محمي» في المغرب وبنكيران صرخ «بيننا الشعب»!

مراسلة خاصة

تداعى رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد إلى مهاجمة مشتركة على محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، بمناسبة ندوة نظمها حزب الحركة الشعبية يوم السبت بالرباط.

وقال مصدر حضر الندوتان الهجومات الوزارية والرئاسية بدأت عندما قدم مصطفى الرميد مشروع القانون الجنائي،وقال «إن شعار المملكة هو «الله الوطن الملك» وأن «الوطن محمي بالقانون والملك محمي بالقانون والله غير محمي»! كما تحدث الرميد عن زعزعة عقيدة مسلم وحق المرأة في قتل زوجها ، و حق الزوج في قتل زوجته الخائنة.

وفي معرض النقاش، حاول الامين العام محمد الصبار شرح التزامات المغرب الدولية في المجال الحقوقي، بقوة الحجة.

وقال الصبار، إن الله عز وجل ليس في حاجة إلى حماية، وأنه من يحمي البشرية والناس اجمعين»، وأن أسماءه الحسنى تدل على قوته «وليس مثله شيء». وبخصوص زعزعة عقيدة مسلم نبه الامين العام إلى وجود مومنين غير مسلمين ، وبالتالي فإن «من التمييزية عدم ذكر زعزعة العقائد الاخرى».

وفي معرض الحديث عن المشروع بخصوص الخيانة الزوجية، تساءل الصبار عن «اعطاء الحق للمرأة بدورها في قتل العشيقة أو الزوج في حالة الخيانة»، وجاء رد الوزير فجا واستفزازيا عندما تساءل: ما هو ردك لو وجدت رجلا مع زوجتك؟(قالها بالدارجة المستفزة)" وهو بهذا يشخصن الحالة القانونية.

بدا أن الوزير لم يجد الاجوبة امام الاقناع الذي تحدث به الصبار، في القضايا موضوع النقاش فاستنجد برئيس الحكومة الذي حضر بدوره، مباشرة من قطر. وقد هاجم الرئيس بنكيران الصبار بالاسم مخاطبا اياه: «انت الصابر كادافع عن مغتصبي الاطفال»، « منتقدا مرجعية حقوق المجلس في القضايا الحقوقية وخاطبه قائلا «بيناتنا الشعب».

المساء
ALMASSAE

تعليقا على قرار مجلس الأمن 2218 بشأن الصحراء

■■ نوفل البعمري ■■

بإصدار مجلس الأمن قراره عدد 2218 المتعلق بملف الصحراء، يكون قد أسدل الستار عن سنة من التجاذب حول بعض التفاصيل المحورية في الملف، وفي عمل بعثة المينورسو بالمنطقة، في أفق حل النزاع الذي انتهى القرار إلى أنه لن يكون إلا سياسيا. وقبل التطرق لمضامين القرار لا بد من الإشارة إلى السياق الإقليمي والأممي الذي مهد له، وهنا يمكن تجميعها في:

– الحزم الذي أبداه المغرب طيلة هذه السنة تجلى أساسا في "سحب الثقة" ووقف التعامل مع المبعوث الشخصي للأمين العام كريستوفر روس، مما أدى إلى توقف المفاوضات طيلة التسعة أشهر الماضية؛

– المكالمة الهاتفية للملك مع الأمين العام للأمم المتحدة التي أكد فيها على الرؤية الواضحة للمغرب حول الملف، وحول المخاطر التي تهدده في حال استمرار الانحياز إلى طرف على حساب طرف آخر، وهي المكالمة التي أشار إليها الأمين العام بان كيمون في تقريره السنوي حول الصحراء؛

– خطاب 6 نونبر 2014 الذي اعتبر خطاب الحسم، ووضع النقط على الحروف في ما يتعلق بالملف وبمنعرجاته، خاصة على مستوى تأكيد الخطاب على الواقع الميداني الذي يتجلى في: خضوع هذه الأقاليم للسيادة المغربية منذ استرجاعها إلى الآن وعدم استعداد المغرب للتنازل عن هذا الواقع وعن هذه السيادة حتى لو أدى الأمر إلى مراجعة دور ووجود بعثة المينورسو بالأقاليم الصحراوية؛

– التأكيد المغربي، من خلال الخطاب ذاته، على أن لا مخرج من النزاع إلا من خلال الحل السياسي الذي جسده المغرب في مبادرة الحكم الذاتي التي تجسد الروح الديمقراطية لمبدأ تقرير المصير، وأن لا استعداد للمغرب لمناقشة أي حل خارج هذا الإطار الذي سبق للأمم المتحدة أن اعترفت بجديته وواقعيته، مما جعله، مع توالي القرارات الأممية، جزءا أساسيا من الحل، بل هو الحل نفسه؛

– موقف الدول الفاعلة، خاصة أمريكا التي قدمت مشروع القرار قبل المصادقة عليه، الذي اعتبر انتصارا داخل الإدارة الأمريكية للخط والصوت المتبنى للحل السياسي، ولإعطاء دفعة قوية للخروج من هذا المأزق الذي وجدت فيه الجزائر وجبهة البوليساريو نفسيهما عن طريق تقديم مشروع قرار أممي أعاد الملف والوضع إلى حجمهما الطبيعي.

بالعودة إلى القرار 2218 الصادر عن مجلس الأمن، لا بد من الإشارة إلى مواقف الدول أثناء مناقشته؛ وبالعودة إلى جلسة المناقشة يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف أساسية:

1) **موقف الدول الفاعلة دوليا،** جسدته الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا؛ وهو موقف عبر عن دعمه الواضح للقرار وتبنيه له، خاصة على مستوى عدم تغيير طبيعة بعثة المينورسو، وإحصاء اللاجئين الذي أصبح ضرورة إنسانية أكثر منها سياسية، وكذا من خلال الربط في مداخلات الدول المذكورة بين استمرار النزاع والخطر الإرهابي..؛

2) **الموقف المجسد لصوت الدول العربية،** وهو الموقف الذي جسدته الأردن من خلال إعلانها عن دعمها القوي والكامل للمغرب ولمبادرته ولمبادرة الحكم الذاتي التي اعتبرتها المخرج الوحيد من النزاع؛

3) **موقف دول الموالاة للجزائر/ البوليساريو،** وهو الموقف الذي عبرت عنه كل من فنزويلا وانغولا، اللتين رغم احتجاجهما وتعبيرهما معا، في مداخلاتهما، عن رفضهما لمحامي القرار، خاصة فنزويلا التي عبرت عن استيائها من عدم الاستجابة للطلب الذي تم التقدم به قصد استدعاء "المبعوث الإفريقي شيصانو الذي عينه الاتحاد الأفريقي كممثل له في الملف، والذي وجد نفسه في موقف محرج رغم الضغط الذي مارسته الجزائر وفنزويلا من أجله استدعائه لحضور الجلسة، إلا أن موقف الأمين العام كان واضحا في رفضه له ولهذا المقترح؛ ورغم ذلك فقد صوتنا معا لصالح القرار للإحراج الدولي والأممي اللذين وجدنا نفسيهما فيه بعد الإجماع الذي حظي به (القرار) أثناء مناقشته والتصويت عليه.

ولعل استقراء لهذه المداخلات يشير بوضوح إلى العزلة التي أصبح يعيشها النظام الجزائري، وكذا جبهة البوليساريو، من خلال تراجع الدعم الذي كان يحظى به عادة في مثل هذه المناسبات، ويجسد تغيرا في المقاربة الأممية للملف وفي النظرة التي كانت تحكمه وتؤطره.

بالعودة إلى قرار مجلس الأمن عدد 2218 الصادر بعد سنة من الفراغ التفاوضي، يمكن تلخيص مضامينه كما يلي:

1) الربط بين استمرار النزاع والخطر الإرهابي؛

تطرق القرار في مقدمته، وبشكل مباشر، إلى الربط بين راهنية الحل السياسي والأخطار التي تهدد المنطقة، خاصة مع تزايد حجم الإرهاب الذي تتعرض له بعض البلدان الإفريقية التي قد تجسد خلفية عسكرية يتم التمترس بها لتفجير إفريقيا، وهي مخاطر تتزايد حدتها مع وجود نزاع مفتعل يقوض من فرص استتباب الأمن بإفريقيا والعالم، خاصة مع وجود "المخيمات" كشبه نقطة سوداء مغلقة بالمنطقة، تحولت إلى مشتل حقيقي للإرهاب، ولاسيما في ظل ارتفاع حالة الإحباط واليأس في صفوف الشباب داخل المخيمات –كما أكد ذلك تقرير الأمين العام بان كيمون، الذي اعتبر تمهيدا لقرار مجلس الأمن– وربطها بالإرهاب والمخاطر المحدقة بالمنطقة وبالعالم والتي يجسدها استمرار النزاع، خاصة وأن التنظيمات الإرهابية تنشط في مثل هذه الأزمات لاستقطاب الشباب وإلحاقه سواء بداعش أو بيوكو حرام أو بغيرهما من التنظيمات الإرهابية، إقليميا ودوليا؛

2) عدم توسيع مهام المينورسو لتشمل حقوق الإنسان،

القرار وقبله تقرير الأمين العام اللذين جاءا متكاملين في هذه النقطة، من خلال التأكيد على الدور التأسيسي لبعثة المينورسو، خاصة على مستوى تقوية إجراءات الثقة من خلال تبادل الزيارات، والإشراف على وقف إطلاق النار بموجب اتفاقية 1991 التي بموجبها وُجدت هذه البعثة، وبالتالي يكون القرار قد أعاد النقاش أمميا حول مستوى وضعية المينورسو في علاقتها بموضوع حقوق الإنسان إلى وضعه الطبيعي.

لكن الإشارة القوية التي قدمها القرار نفسه هنا هي تلك المتعلقة بوضع حقوق الإنسان على مستوى الأقاليم الصحراوية، من خلال الإشادة بتقدم الحالة في هذه الأقاليم على مستوى تعامل المغرب مع البعثات الأممية التي زارت المغرب مجسدة في المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي بينما كان الأمين العام يتلو تقريره السنوي كانت هي تزور المنطقة لتفقد الوضع الحقوقي هناك، ليخلص التقرير إلى الدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنتاه الجهويتان الموجودتان بالأقاليم الصحراوية، والعمل الذي يمارسانه على مستوى التصدي لأي خرق حقوقي قد يحدث بهذه الأقاليم. وإذا كانت الأمم المتحدة قد وجدت آلية دستورية، وطنية، مستقلة تخضع لمبادئ باريس للتعامل معها، فإنه بالمقابل لا توجد آلية حقيقية "مؤسساتية" بالمخيمات لمراقبة وحماية حقوق الإنسان هناك.

3) إحصاء اللاجئين بالمخيمات،

المسألة الأخرى الأكثر أهمية في هذا القرار هي المتعلقة باللاجئين وحقيقة عددهم، ووجودهم بالمخيمات، وظروف عيشهم التي كانت محط نقاش كبير بدءا من سنة 2010 من خلال قرار مجلس الأمن 1920 القاضي بإحصاء اللاجئين، والذي كان قد اعتبر لحظتها قرارا تاريخيا. واليوم بعد خمس سنوات، تعود الأمم المتحدة للتأكيد على هذا القرار وعلى ضرورة إحصاء أولئك اللاجئين، لمعرفة حقيقة الموجودين هناك، وعددهم. وازداد هذا القرار أهمية مع تقرير مكتب محاربة الغش الأوربي الذي قدم أرقاما (90 ألفا) مختلفة عما تقدمه البوليساريو (160 ألفا)، وأثار النقاش حول استغلال اللاجئين وحول هذه الأرقام التي وقع تضخيمها والنفخ فيها لاستدرار مساعدات غذائية ومالية كبيرة تحقق لقيادة الجبهة ربحا غير مشروع يساهم في إثرائها على حساب اللاجئين ويؤسهم. هذا القرار انضاف إليه القرار الأوربي الداعم لموقف ولعملية إحصاء اللاجئين، مما جعل من هذا التوجه توجها دوليا، يتعلق بمختلف المؤسسات، سواء كانت أوربية أو أممية.

4) الحل السياسي التفاوضي؛

القرار 2218 وقبله تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بان كيمون، اتجها معا إلى التأكيد على الحل السياسي، التفاوضي. وبالعودة إلى تقرير الأمين العام، الذي اعتبر تمهيدا للقرار 2218، نجده يؤكد على ما ورد في الخطاب الملكي لـ6 نونبر 2014 من أن المغرب لن يتفاعل مع أي مقترح غير الحكم الذاتي، وهو ما أكد عليه القرار الذي جمع بين ثنائية الإشادة بمبادرة الحكم الذاتي –باعتبارها الحل السياسي الصالح كأرضية للتفاوض السياسي بين طرفي النزاع تحت إشراف المبعوث الشخصي للأمين العام كريستوفر روس الذي أعاد التأكيد على أهمية التعامل والتعاطي معه بشكل إيجابي، خاصة وأن القرار أعاد الأمور إلى وضعها الطبيعي– وتقرير المصير الذي لم يعد يختزل فقط في الاستفتاء، بل أصبح لهذا المعنى بعده السياسي، الديمقراطي الحقيقي، وهو معنى يستجيب لتطلعات الساكنة الصحراوية في تدبير شؤونها المحلية بشكل مستقل عن المركز، والحفاظ على وحدة المغرب واستمرار خضوع هذه الأقاليم للسيادة المغربية، هذه المزاوجة بين الشعارين والمطلبين هي الكفيلة لوحدها بتحقيق الحل وإنهاء النزاع المفتعل الذي طال أمده.

وفي الختام، يمكن اعتبار القرار 2218 ردا أمميا على ادعاءات الجزائر والبوليساريو، وإضافة إلى الدبلوماسية المغربية التي تعاملت بنزاهة في إدارتها للملف، واكد أن الدبلوماسية المبنية على الحزم مخاطبة الضمير الإنساني الدولي بالحجة، قادرة على هزم الدبلوماسية المعتمدة على الرشاوى والعطايا.

> القرار 2218 وقبله تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بان كيمون، اتجها معا إلى التأكيد على الحل السياسي، التفاوضي. وبالعودة إلى تقرير الأمين العام، الذي اعتبر تمهيدا للقرار 2218، نجده يؤكد على ما ورد في الخطاب الملكي لـ6 نونبر 2014 من أن المغرب لن يتفاعل مع أي مقترح غير الحكم الذاتي

أخبار اليوم المغربية

أول اصطدام لرئيس الحكومة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الإعدام والإجهاض وإفطار رمضان

بنكيران للصبار: ماذا ستفعل إن وجدت زوجتك مع رجل آخر في الفراش؟

1673/1

الرباط
عبد الحق بلشكر

مواجهة ساخنة بين رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول مقتضيات مسودة القانون الجنائي، أبدى فيها الطرفان مواقف مختلفة من قضايا الإجهاض والإعدام والإفطار في رمضان، بلغت حد توجيه رئيس الحكومة سؤالا مباشرا إلى الصبار، الذي طالب بعدم التماس التخفيف للزوج مرتكب جريمة القتل بالإشارة إلى أن هذا النوع من القتل جاء بعد الاستفزاز، حيث ساله بنكيران: «إذا وجدت زوجتك مع رجل في الفراش، ألا تعتبر ذلك استفزازا؟» قبل أن يضيف: «لم نمت بعد إلى هذه الدرجة».

بنكيران حضر الندوة التي نظمتها الحركة الشعبية، والتي تناظر فيها كل من وزير العدل، مصطفى الرميد، والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، ولم يكن مقررا أن يلقي فيها بنكيران الكلمة، لكنه تدخل بعدما قال إنه شعر بـ«الاستفزاز» من مواقف الصبار، ليهاجمه بشدة، ما جعل الصبار يرد عليه بأن «موضوع الندوة هو مسودة القانون الجنائي وليس محمد الصبار»، وقال له مازحا: «دور المجلس الوطني هو استفزاز الحكومة».

أول موقف دافع عنه بنكيران هو عقوبة الإعدام، حيث استدل بآية القرآن الكريم: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب»، ليستدل على إبقاء الإعدام في القانون الجنائي، وقال إن هذا النص لم ينافسه بلاغة إلا قول العرب قبل نزول القرآن: «القتل أنفى للقتل»، وجاء رد بنكيران بعدما استدل الصبار في دفاعه عن إلغاء عقوبة الإعدام بكلمة لملك محمد السادس إلى المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، العام الماضي، بمراكش، حيث «أشاد بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، باعتباره من المجتمع المدني والبرلمانيين لإنضاج النظر في هذه الإشكالية».

وتوجه بنكيران للصبار قائلا له: «الشعب يقرأ القرآن في المساجد يوميا وبه تكون منطقه وفكره ولو وجد المغاربة أن القرآن ليس فيه ما يدعو إلى الشر لتركوه»، وخاطب الصبار: «لا يجب أن تأتي وتدفع المجتمع إلى اتجاه معين وتعتقد أنك تسدي له خيرا». ودعا بنكيران إلى استفتاء الشعب في إلغاء عقوبة الإعدام، وقال: «إذا أجرينا استفتاء، فإن 99 في المائة من المغاربة سيكونون مع بقاء الإعدام». ورد بنكيران

التفاصيل ص 3

مواجهة قوية بين رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مقتضيات القانون الجنائي. بنكيران حضر ندوة للحركة الشعبية كضيف لكنه أخذ الكلمة لمواجهة ما اعتبره استفزازا من طرف محمد الصبار

أول اصطدام لرئيس الحكومة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الإعدام والإجهاض وإفطار رمضان

بنكيران للصبار: "ماذا ستفعل إن وجدت زوجتك مع رجل آخر في الفراش؟"

1673/3

رئيس الحكومة: نسعى إلى الإصلاح لأنه يحيي الدولة

قال إن الحركة الإسلامية أخطأت حين اعتقدت أن التغيير يتحقق بالوصول إلى الحكم

رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران في ندوة الحركة الشعبية

الرباط
يونس مسكين

بعث رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، رسائل قوية في عز اشتداد الصراع وتأزم وضعية الحكومة في علاقة بمراكز القرار، وفي سياق قرب الاستحقاقات الانتخابية والتعجيل الحكومي الذي طال انتظاره منذ إعفاء وزير الشباب والرياضة السابق محمد أبرين، بنكيران عاد في شريط جديد لنقل كلمته التي وجهها لجمعية محامي العدالة والتنمية عشية توجهه إلى الدوحة، حيث كشف الشريط عن أن ما ردده زعيم إسلامي المؤسسات بالمغرب أمام منتدى الجزيرة يوم الثلاثاء الماضي، يندرج ضمن رسالة جديدة يسعى إلى إيصالها، مفادها استعداده القيام بمراجعات جديدة وتوجيه انتقادات للحركة الإسلامية في الداخل والخارج وشرية نفسه وحزبه من السعي إلى الهيمنة على الحكم. بنكيران قال في الكلمة، «الوطنة»، إن الحركة الإسلامية عبر العالم لم تفهم معنى قول الله تعالى، «أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، وأن كثيرا منهم اعتقدوا أن تغيير الواقع وإنهاء الفساد سيتأتى لهم من خلال الاستيلاء على الحكم، بينما السبيل الحقيقي للتغيير، حسب بنكيران، هو «تغيير ما بالنفس».

بنكيران دعا ما سماه إحياء المرجعية من خلال الالتزام بها والتعاون عليها، «ومن خلال الدعوة إليها والتعاون عليها مع الآخرين ...». وفي رسالة أخرى منه، مفادها أن السعي إلى الإصلاح لا يقتصر على حزبه، وفي هذا السياق قال بنكيران إن «في اليسار يوجد الكثير من الشرفاء، نعم، كثير ماشي قليل، وفي غير اليسار أيضا، ولكن المرجعية حين لا تحيل على المعنى الصحيح يقع اختلال في الطريق وتدريجيا تجد نفسك إما تخدم مصلحة أخرى، أي تخدم المصالح الذاتية غير المشروعة لبعض الفئات، أي كالسندباطوي في كلمة واحدة».

وأما تدخل في فتات إستعطني، ودابا فهاد الوقت الذي نتكلم عنه، الإخوان يقولون لي إن في أحزاب بالمعارضة هناك شي واحد، هو دابي باغي تدير على راسك لهي معناتا ويلا بغيتي حاجة أخرى سير لقد عليها، أي أن البضاعة تباعت».

وفي رسالة أخرى، مفادها أن الإصلاح الذي يسعى إليه حزبه يخدم بقاء واستمرارية الدولة. خاطب رئيس الحكومة محاميي حزبه بالقول «اتمم معتزين على البادي وأنا نقدم الدين، والذين يصرون على الباقي من مطلب التوجهات هم أمل البلد في الصلاح والإصلاح». وهذا الصلاح هو ضمان الحياة، هل تعتقدون أن جسما يدخل إليه الفساد ويستشري سيبقى حيا؟ لا يمكن، هذه سنة الله في خلقه». وفي ربط بين هذا الحديث الخطير والسياق السياسي العالمي، قال بنكيران: «نحن الآن لا نقاتم كي نريح العالمين الجماعية أو باش نرجعو للحكومة، هذا بلا كان، فهو محيره وسائل لنساهموا في إعادة إحياء أمتكم». وفي النهوض بها، لأنه إذا ساهمتم في إقامة العدل في المجتمع واصبح المستثمر يقتنعكم ويتنصرون له عندما يكون على حق، اش كايوقع في البنايا؟ كايهربحم الناس، ويستثمرون ويقلون انتوما يقولون هناك عمل أما بلا رجعتو الطوبس انتوما والقضاة وكلشي هاد الخلوقات، ولكن العمل مشا، اش كايدير هداك السنتمر؟ يذهب إلى حال سبيله، وهكذا تنهار الدول».

حديثه عن تسبب الفساد في انهيار الدول بقدمه إلى تقديم أمثلة من الوضع العربي الحالي، «دعيني أقول لكم هناك دول عربية أساسي الآن، أراها واسمع فيها الظلم يتناسى، حيث حنا هنايا الظلم لم يتناسى، بل يصيب منا ونصيب منه، وراه الحمد لله نحن نصيب منه وهو لم يتناسى، لكن في تلك الدول تناسى وإذا كنت من إحدى العائلات، حصنك في الحقيقة هشا، أما اليوم في المغرب هاي هاي، لا أقول إن ذلك لا يقع، كايكون، ولكنه لم يعد مؤسس والفساد في المغرب مازلنا وإياه يصيبنا ونصيبه، أما هنايك الدول الأخرى التي يؤسس فيها الفساد، فيمكنني أن أقول لكم إنني أشعر أنها ستزول، أو ستضطر أو ستتشتت.

على انتقاد الصبار للمدافعين على عقوبة الإعدام بكونهم «مدافعون عن حق الحياة للجنين، ولا يدافعون عن حق الحياة في حالة الإعدام»، وقال له «لم تفعني في موضوع الإعدام، لأنه لا يجب خلط حق المجرم الذي قتل أشخاصا مع حق الجنين في الحياة وهو الذي لم يفعل شيئا». وانتقد بنكيران «الإيديولوجية التي تعتبر أن المرأة تملك جنينها».

وبخصوص تجريم إفطار رمضان علانية الذي انتقده الصبار، اعتبر بنكيران، أن «الشعب المغربي مختلف عن شعوب عربية أخرى لم تكن تصوم رمضان مثل العراق وسوريا فوقع فيها ما وقع اليوم من أحداث»، محذرا من «رد الفعل الذي قد يحصل فيما بعد».

أما في ما يتصل بدفاع الصبار عن المواثيق الدولية، رد بنكيران، أنه «حتى في أوروبا تحترم المواثيق الدولية ما لم تريك نباشتهم، وقدم مثالا بمنع الفتاة من وضع غطاء الرأس في فرنسا، وتساءل «ماذا يضر فرنسا لو وضعت فتاة غطاء رأس مثل الراهبات».

كانت أكثر اللحظات سخونة في اللقاء هي عندما انتقد الصبار تخفيف العقوبة على الزوج أو الزوجة في حالة لجوئهما تحت الاستفزاز إلى القتل إذا اكتشف الشريك حالة تلبس بالخيانة الزوجية، حيث اعتبر الصبار أن الخيانة جنحة أما القتل فجناية وأنه لا مجال للعدالة الخاصة، داعيا إلى عدم الاستفادة من التخفيف، فرد عليه بنكيران «ماذا ستفعل إن وجدت زوجتك مع رجل في الفراش، ألن تعتبر ذلك استفزازا؟ قبل أن يضيف «لم نمت بعد إلى هذه الدرجة». الصبار اعتبر أنه على الزوج أن يستدعي الشرطة، لكنه أحرج بهجوم بنكيران قاصر على التغليب، حيث رفض الانتقادات الحادة التي وجهها له بنكيران، وقال «نحن مؤسسة دستورية مهمتنا رفع توصيات وليست سلطة تنفيذية ولا تشريعية ومرجعيتنا محددة بالظهير المحدث للمجلس»، وبخصوص الإجهاض قال لبنكيران «أنا لم أعبر عن موقف المجلس من الإجهاض وهذا الموقف رفع إلى الملك».

CONFIDENTIEL

3 قوانين حول الإجهاض فوق مكتب الملك

توصل الديوان الملكي بثلاثة مقترحات منفصلة حول الإجهاض. المقترح الأول لوزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، والمقترح الثاني قدمه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، والثالث لإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

مصادر كشفت أن مقترح وزارة العدل صيغ بناء على استشارة الأحزاب ورجال القانون، ومقترح الأوقاف صيغ بناء على استشارة العلماء، ومقترح المجلس الوطني صيغ بناء على استشارة المجتمع المدني. وينتظر أن يحسم القصر في صيغة موحدة لعرضها على مساطر المصادقة.

1/1660

تدعيم الديمقراطية الاجتماعية وحماية مكتسبات النساء الاقتصادية رهين بتقوية تمثيليتهن في الانتخابات المهنية

محمد الصبار في ندوة وطنية نظمها الاتحاد التقدمي لنساء المغرب

محمد الصبار

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، أول أمس السبت بالدار البيضاء، أن تدعيم الديمقراطية الاجتماعية وحماية مكتسبات النساء الاقتصادية رهين بتقوية تمثيليتهن في الانتخابات المهنية.

وأوضح الصبار، خلال ندوة وطنية نظمها الاتحاد التقدمي لنساء المغرب، المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت شعار "تمثيلية المرأة في الانتخابات المهنية تعزيز لمكانتها النقابية وإنصاف لدورها الاقتصادي والاجتماعي"، أن تعزيز مشاركة النساء على مستوى الهيئة الناخبة، سيفسح المجال أمامهن للمساهمة في تحسين ظروف الشغل، "والمشاركة في إدارة الجانب الاجتماعي بأماكن العمل، وكذا الإسهام في تنظيم الشغل طبقا للقوانين المعمول بها في هذا المجال.

كما أبدى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حرص المجلس، باعتباره هيئة حقوقية، على إدراج آليات التمييز الإيجابي للرفع من التمثيلية المهنية للنساء، والتنصيص عليها على مستوى مندوبي المستخدمين وممثليهم في لجان النظام الأساسي والمستخدمين في المنشآت المنجمية وممثلي الموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

وبعد إبراز المبادرات التي قام بها المجلس نحو بلورة إجراءات تحفيزية لتوسيع مشاركة النساء، خاصة في الانتخابات المهنية، شدد الصبار على ضرورة تعبئة النساء العاملات في القطاعين الخاص والعام، وتحسيسهن بأهمية التسجيل في اللوائح الانتخابية، لتقوية حضورهن داخل الفضاء المهني الخاص والعام.

وجدد التأكيد أيضا على التفاعل الإيجابي للمجلس مع كل القضايا المرتبطة بالمشاركة السياسية للنساء، والوفاء بالتزامات المغرب الدولية في ما يخص حقوق العمال النقابية والسياسية، وترسيخ ديمقراطية المناصفة داخل الهيئات المهنية المنتخبة، وضمان الولوج المتكافئ لمناصب المسؤولية.

من جهتها، أكدت رئيسة الاتحاد التقدمي لنساء المغرب آمال العمري أن هذه الندوة، التي تأتي في إطار لقاءات التكوين والتعبئة التي ينظمها الاتحاد المغربي للشغل استعدادا للانتخابات المهنية لسنة 2015، تطمح إلى تقريب النساء العاملات من الجوانب الحقوقية والتقنية والتدبيرية والقانونية لهذه الاستحقاقات، وتوعيتهن بالأهمية التي تحظى بها في النهوض بالديمقراطية التشاركية، وانعكاساتها على التمثيلية النسائية على المستويين المهني والسياسي.

وأشارت، في ورقة قدمتها حول "الانتخابات المهنية ورهان تعزيز مشاركة المرأة النقابية في المؤسسات التمثيلية للأجراء"، إلى أنه اعتبارا للضعف الذي لا زالت تعرفه تمثيلية النساء في مراكز المسؤولية ومختلف الهيئات التمثيلية، فإن الرهان اليوم يكمن في ترسيخ مقاربة النوع، وتنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمساواة والمناصفة، لفتح المجال أمام النساء النقابيات للرفع من تمثيليتهن ضمن اللوائح المرشحة في كل القطاعات المهنية.

وبعد أن قدمت مجموعة من الأرقام التي تبرز تدني التمثيلية النسائية على مستوى مؤسسات مناديب العمال، والتمثيليات النقابية، إذ لا تتجاوز نسبة النساء مندوبات العمال 19 في المئة على الصعيد الوطني، دعت إلى أن تضطلع هيئات المجتمع المدني والمؤسسات النقابية بدورها كاملا في التأطير الحقوقي والنقابي والقانوني للإجراء، والعمل على بلورة استراتيجيات مشتركة لربح هذا الرهان، وضمان تحقيق إنصاف المرأة وتثمين الدور الذي تقوم به على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وتضمن برنامج الندوة تقديم عروض حول "مشاركة النساء في المؤسسات داخل المسوبة، واللجان الثنائية المتساوية الأعضاء، مع تا م توصيات تهم استراتيجيات دعم المشار النسا ية في الانتخابات المهنية التي ستبدأ بانتخاب ممثلي الماجورين خلال الشهر الجاري.

بنكيران: كيف يطالب البعض بإلغاء الإعدام ويدافع عن الإجهاض لسبب إيديولوجي؟

1/3642

لعنصر: النقاش حول مسودة مشروع القانون الجنائي إشارة واضحة من الحكومة في اعتماد مقاربة تشاركية

• المحجوب داسع

أكد عبد الإله ابن كيران، أن الدفع بالمجتمع في اتجاه تقبل بعض المواقف والآراء التي لاتنسجم مع قناعاته قد يؤدي إلى نوع من الانفصام في الشخصية المغربية، مما يمكنه أن يفتح الباب أمام المجهول.

وأشار ابن كيران، الذي أخذ الكلمة خلال ندوة حول «مسودة القانون الجنائي بين الواقع والطموح»،الجمعة المنصرمة بالرباط، إلى أن المجتمع المغربي قد يؤيد من كانت آراؤه تنسجم مع قناعاته، وسنكون منسجمين بالتالي مع انفسنا، والعكس صحيح، مؤكدا أن المواثيق الدولية التي يعتمد عليها البعض في مثل هذه القضايا تحترم في أوربا ما لم تتعارض مع بنيتهم، مثلما حدث في قضية الحجاب بفرنسا. واستغرب رئيس الحكومة، كيف يطالب البعض بإلغاء عقوبة الإعدام من القانون الجنائي، ويدافع في الآن ذاته عن الإجهاض، مضيفا أنه لايمكن لمن يدافع عن حق مجرم قتل شخصا أن يذهب إلى جنين لم يقترف أي ذنب، ويسمح لنفسه أن يبيده وهو في رحم أمه لسبب إيديولوجي. وأضاف ابن كيران أن الجنين خلق الله وإذا كانت حياته ستمس فيجب أن تمس بالقواعد الجاري بها العمل في ثقافتنا، مشيرا إلى أن النقاش في حد ذاته في مثل هذه القضايا أمر محمود، ويمكن اللجوء للشعب في القضايا الخلافية، ولايمكن الدفع في اتجاه بعض الآراء التي لايتقبلها الشعب.

البقية ص: 3

بنكيران: كيف يطالب البعض بإلغاء الإعدام ويدافع عن الإجهاض لسبب إيديولوجي؟

3/3642

ودعا رئيس الحكومة المطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام إلى إجراء استطلاع في الموضوع لمعرفة آراء المجتمع، مشيرا إلى أن غالبية المجتمع المغربي سترفض الإجهاض وإلغاء عقوبته، مبرزا أن إلغاء هذه العقوبة من القانون الجنائي سيشجع المجرمين على اقتراف المزيد من الجرائم.

وفي سياق متصل، اعتبر الأمين العام لحزب الحركة الشعبية، امحند لعنصر، أن النقاش المفتوح حاليا بخصوص مسودة مشروع القانون الجنائي، الذي أعدته وزارة العدل والحريات، إشارة واضحة من الحكومة في اعتمادها لمقاربة تشاركية في القضايا الجوهرية التي تستأثر باهتمام المواطنين، والمجتمع المغربي.

وأبرز لعنصر أن النقاش الحالي حول المسودة يعكس تعدد الرؤى والتوجهات التي من شأنها أن تفضي إلى تصور يرسخ تميز النموذج المغربي في التوافق حول القضايا التي تعزيز تماسك المجتمع.

وأشار الأمين العام لحزب «السنبلة» إلى أنه من البديهي أن للسياسي رأيه في مثل هذه القضية التي يدور حولها النقاش اليوم، استنادا إلى مرجعيته الخاصة به، لكن السياسي يظل في حاجة إلى وجهة نظر الحقوقي، وذوي الاختصاص من أجل بلورة موقف معزز بروح القانون، وبمستلزمات طبيعة المجتمع المغربي، مضيفا أن الحريات العامة والتعدد هو الأصل والاختيار الذي تبنته الدولة المغربية الحديثة على المستوى السياسي والاقتصادي والفكري.

وأكد المتحدث نفسه أن الحرية في شمولية ممارستها تفرض تحديد ضوابط تكون أقوى كلما توسع مجال الحريات».

ومن جهته، اعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، النقاش الحاصل حول مسودة القانون الجنائي كامتداد للنقاش الوطني الواسع والتعددي المتعلق بورش العدالة الجنائية، مشيرا إلى أن المسودة تشكل إطارا قانونيا لباقي القوانين التي سيتم تنزيلها خلال هذه الولاية التشريعية الحالية.

وأشار الصبار إلى أن النقاش حول النص الجديد يجد مسوغه في كونه قانونا يسهم في الضبط الاجتماعي وتنميط السلوك العام من الناحية القانونية، ويدعم استقرار المجتمع، وقانون لايتم تغييره في مدد زمنية قصيرة.

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
مهرجان الصويرة
Gnaoua
وموسيقى العالم
الدورة 18
ملتقى
إفريقيا
المستقبل
نساء إفريقيا
الإبداع، والاستثمار
من 15 إلى 16 ماي 2015
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان
JEUNE AFRIQUE
#gnaouaLive
festival-gnaoua.net
المائدة المستديرة
الأسرة في تطور
المشرفة
هوكي بيسيس
مؤرخة
تونس- فرنسا
فاطمة الصديقي
أستاذة بجامعة فاس
المغرب
مريم بابا أحمد
باحثة أنثربولوجية
موريتانيا
أدجيراتو قاتو ندياي
مساعدة ممثلة هيئة الأمم
المتحدة الخاصة بالنساء
نيجيريا
المائدة المستديرة
النساء والإبداع
المشرف
المعطي قبال
كاتب ومترجم
المغرب
نجية مهادجي
فنانة تشكيلية
المغرب
عايسة ضيون
مبدعة ومؤسسة
"عايسة ضيون تيي"
السنغال
أوا مايطي
مبدعة ومديرة
مهرجان داوايا
مالي
غانيا موفوك
صحافية مستقلة
الجزائر
عايسانو مبودج
برلمانية، رئيسة لجنة الثقافة والاتصال
السنغال
المائدة المستديرة
البروز المهني الجديد للنساء
المشرفة
نادية حلاد
مديرة تحرير مجموعة ليكو- ميديا
المغرب
رجاء الشرقاوي المرسلي
أستاذة بجامعة محمد الخامس بالرباط
المغرب
أومو سنغاري
مغنية، مناضلة ومقاولة
مالي
وداد بوشماوي
رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة
والتجارة والصناعة التقليدية
تونس
مريم بنصالح شقرون
رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب،
ورئيسة الاتحاد المغاربي للمنشئين
المغرب
المائدة المستديرة
النساء والسياسة
المشرفة
رجاء مكلي أسيد
طبيبة أطفال وخبيرة لدى
هيئة الأمم المتحدة في حقوق
الأطفال ومؤسسة جمعية بيتي
المغرب
أمل العامري
نائبة الأمين العام- الاتحاد
المغربي للشغل
المغرب
أمينة السلاوي
رئيسة الودادية
المغربية للمعاقين
المغرب
ريحنة عبد الودود
رئيسة النجدة الوطنية
لحقوق الإنسان
موريتانيا
سهير بلحسن
رئيسة شرفية للفيدرالية
الدولية لحقوق الإنسان
تونس
مباركة بوعيدة
وزيرة منتدبة لدى وزير الشؤون
الخارجية والتعاون
المغرب

عقوبة الإعدام تشعل المواجهة بين ابن كيران والصبار

ابن كيران للصبار: «إلى لقيتي مراتك مع شي واحد آش غادي دير؟!»
الصبار لابن كيران: « غادي نعيط على الشرطة ولن أقتلها»
عقوبة الإعدام تشعل المواجهة بين ابن كيران والصبار

3-5589

الأحداث المغربية: مكتب الرباط

اشعلت عقوبة الإعدام التي أبقت عليها مسودة «مسودة القانون الجنائي» في 11 جريمة، مواجهة حادة بين رئيس الحكومة عبد الإلـه بن كـيران وبين الأمـين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار. وتحولت كل فترات الندوة التي نظمها حزب الحركة الشعبية مساء يوم الجمعة الماضي، بالرباط حول «مسودة القانون الجنائي بين الواقع والطموح»، كانت ساحة مواجهة قانونية وفكرية بين كل من الصبار وابن كيران.

دفـاع محمد الصبار عن إلـغاء عقوبة الإعدام، كان النقطة التي أفاضت المواجهة. الأمـين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي دافع بقوة عن إلغاء عقوبة الإعدام، مستدلا في مداخلته بتجارب دولية، وبتنويه الملك محمد السادس بترافع الجمعيات الحقوقية في المغرب عن إلغاء هذه العقوبة، وجد معارضة قوية من لدن رئيس الحكومة، الذي اعتبر «أن العديد من الأمـور المجتمعية، لا يمكن تغييرها بهذه السهولة». ابن كيران الذي وصف في تصريح لـ«الأحداث المغربية»، ما دار بينه وبين محمد الصبار بالنقاش الراقي والممتاز عاب على محمد الصبار دفاعه عن القتلة والمجرمين.

إلى ذلك، قرن محمد الصبار دفاعه عن إلغاء عقوبة الإعدام بظروف التخفيف التي يتمتع بها الزوج أو الزوجة في حالة قتل أحدهما للآخر بسبب الخيانة الزوجية، على الرغم من أن الخيانة جنحة والقتل جناية، موقف أخرج ابن كيران عن هدوئه ليسائل الصبار عن تصرفه في حال: «إلى لقيتي مراتك مع شي واحد آش غادي دير؟!»، فرد عليه الصبار «غادي نعيط على الشرطة ولن أقتلها»، فما كان من ابن كيران هاجم برودة أعصاب الصبار، قائلا: «ما ماتتش فينا النفس لهذه الدرجة»!

محمد الصبار اعتبر في سجاله مع رئيس الحـكـومـة، أن عقوبة الإعـــدام تحرج المغرب أمام العالم، وجميع بلدان الاتحاد الأوروبي ألغتها، «فلا يمكن أن نضيف إلى ضحية مقتولة قتيلا آخر باسم الدولة» على حد وصف الصبار.

وهو ما جعل ابن كيران يصف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بـ«المدافع عن المجرمين، بالدفاع عن الإجهاض والمطالبة بإلغاء عقوبة الاعدام».

ابـن كـيران، الـذي تنـاول في الكثير من الأحيان الكلمة قبل وزيره في العدل مصطفى الرميد، أن موضوع الإعدام موضوع شائك ولا يمكن أن يتخذ فيه قرار بهذه السهولة، مضيفا «إذا طرحنا موضوع الإعدام للاستفتاء فأنا متيقن أن 99 من المائة من المغاربة سيؤيدون الإبقاء على هذه العقوبة»، وزاد «كيف تريدوننا أن نتعامل مع شخص قتل من اجل 20 ألف درهم.. ندخلوه للحبس ونصرفوا عليه من الفوق؟!!!».

رئيس الحكومة، الذي هاجم بشدة رأي الأمـين العـام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بسبب مواقفه من الإعدام، اعتبر في الختام أن مرجعية المجلس، تختلف عن المرجعية التي تشتغل بها الحكومة «لديكم أيديولوجية ومرجعية تشتغلون بها ولا تراعون المجتمع»، هذا التصريح أثار الصبار الذي عقب عليه بالقول «نحن هيأة استشارية ومرجعيتنا يحددها الظهير»، قبل أن يضيف «وهذه الندوة تناقش القانون الجنائي وليس الصبار».

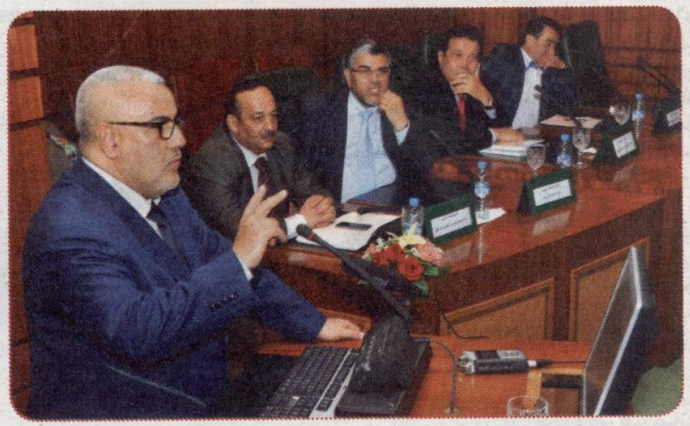

وقال الصبار إن رئيس الحكومة لم يحضر أصلا الجزء الأساسي والأول الذي قدمه في اللقاء والذي خصصه لرصد الجوانب الإيجابية في مسودة مشروع القانون الجنائي حيث حل متأخرا ووجد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يتحدث عن الجوانب السلبية للمسودة.

ورغم ذلك فإن عبد الإله بن كيران أصر أن يأخذ كلمة تعقيب ناقش فيها بحدة ما سمعه على لسان الصبار حيث انتقل باللقاء من ندوة فكرية محض إلى مواجهة استحضر فيها رئيس الحكومة عبارات الشهيرة حول «العودة إلى الشعب» واتهم الصبار بالدفاع عن المجرمين بخصوص موقف المجلس من عقوبة الإعدام. كما تحدث عبد الإله ابن كيران عن الإجهاض وهو ما جعل الصبار ينتفض ويسأله «هل قرأت رأي المجلس حول الموضوع».

مصادر مقربة من الأمين العام لمجلس حقوق الانسان قالت إن الصبار فوجئ حقا «بل وصدم»، من حدة رد عبد الإله ابن كيران عليه خصوصا أنه يعتبر أن لا مصلحة للمجلس في الدخول في أي معركة مع الحكومة ويصر دائما على أن المجلس مؤسسة دستورية مرجعيتها توجد في الظهير الذي أنشأها وتوصياتها ترفع إلى الحكومة وهاته الأخيرة من حقها أن تقبلها كليا أو جزئيا أو تتجاهلها تماما.

من صميم الأحداث

1-5289

كان محمد الصبار الأمين العام لمجلس حقوق الإنسان أكثر من موفق وهو يطرح الأسئلة المعقولة حول القانون الجنائي في الندوة التي نظمتها الحركة الشعبية يوم الجمعة الماضي.

بالمقابل كان رئيس الحكومة متشنجا في رده وعصبيا، بشكل يدفع فعلا للتساؤل إن كان السيد بن كيران قد قرر أن يرفع شعار «علي وعلى أعدائي»، وأن يضيف إليهم «وحتى أصدقائي» طالما أن الجميع يعرف ألا خصومة تجمع مجلس حقوق الإنسان برئيس الحكومة، وأن هذا المجلس لم ينخرط أبدا في حرب سياسية أو ماشابه من تلك التي قد تخوضها المعارضة لأسباب واضحة ضد الحكومة ورئيسها.

الحدة التي رد بها بن كيران الجمعة على نقاش فكري لم يحضره من البدء تدل على شيء ما يختمر في البلد الآن، تجعل الرئيس متصورا أنه يوجد على مرمى حجر من إنهاء هاته التجربة الحكومية وبدء أخرى، لذلك بدأ التلويح بوضع المفاتيح عبر مقربيه في الإعلام، ولم يعد يميز بين المؤسسات في ردوده على من يخالفونه الرأي ، ولم يعد يتردد في اللجوء إلى عبارة «بيننا وبينكم الشعب» كلما وجد نفسه غير قادر على مسايرة نقاش ما

جهة ما يجب أن تقولها للرئيس: المغرب بلد تعود مناقشة كل قضاياه بتوافقه العاقل، وبهدوئه الرصين، ولن يغير المغرب هاته الطريقة اليوم لا بسبب ابن كيران، ولا حتى بسبب من قد يخلف ابن كيران في يوم من الأيام.

نقطة، وعلى مايبدو إلى السطر.

الصبار يدعو إلى تشديد العقوبات ضد مرتكبي الاعتداء الجنسي على الأطفال

5/5576

◆ الرباط: هشام الفرجي/ رشيد قبول

لأن الجرح كان نديا ومازال ينزف بفاجعة أخرى من فواجع اغتصاب وهتك عرض الأطفال وقتلهم، لذلك دعا «محمد الصبار» الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء أول أمس الخميس، إلى تشديد العقوبات ضد المعتدين جنسيا على الأطفال في القانون الجنائي الذي تناقش حاليا مسودة مشروعه، لكي يتحقق الردع ضد منتهكي حرمات الأجساد البريئة، مذكرا بحادثة الاعتداء الجنسي وقتل الطفلة «سليمة» بجرف الملحة، بمدينة سيدي قاسم.

وكان الصبار يتحدث خلال الندوة الصحافية التي عقدتها بالرباط منظمة «ماتقيش ولدي»، والتي خصصتها للكشف عن خطتها الجديدة لمكافحة ظاهرة الاعتداءات الجنسية على الأطفال المغاربة.

كان أول المتدخلين «نجاة أنوار» رئيسة منظمة «ماتقيش ولدي»، التي ذكرت أنه بعد مسار امتد لـ11سنة من مواجهة الظاهرة، أصبح اليوم مفروضا على المنظمة الانتقال إلى شكل آخر من العمل لمكافحة اغتصاب الأطفال.

فوسط حضور بارز لفعاليات سياسية وحقوقية وجمعوية وفنية وممثلين لمختلف المنابر الإعلامية الوطنية والدولية، قدمت المنظمة، التي تأسست عام 2004، استراتيجيتها الوطنية

من أجل الوقاية والتحسيس بظاهرة الاعتداء الجنسي على الأطفال، التي باتت تقلق أصحاب القرار والرأي العام، مستثمرة في ذلك وسائل التواصل الحديثة.

نجاة أنوار ذكرت بأن هذا الموضوع «كان في الماضي يعد أحد الطابوهات، حيث إن بعض الأسر كانت ترفض الرد على الاتصالات الهاتفية للجمعية»، أما اليوم فإنه بفضل مجهودات «ما تقيش ولدي» ومناضليها عبر ربوع الوطن، تم كسر هذا الطابو، وبات موضوع الاعتداء الجنسي على الأطفال يطرح نفسه بإلحاح، مسائلة الجهات الحكومية عن الإجراءات المتخذة من أجل حماية أبناء المغرب من هذه الاعتداءات.

أنوار اغتنمت الفرصة لتدعو الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها من أجل مواجهة ظاهرة «البيدوفيليا» في المجتمع المغربي، داعية إلى «وضع أسس ثقافية جديدة للتكفل بالضحايا، وحمايتهم من الاعتداءات الجنسية»، معبرة عن «أسفها لغياب التحسيس والتربية الجنسية في المجتمع، وهو ما يجعل الطفل عرضة للاعتداء».

ومن أجل هذا الغرض أنجزت «ماتقيش ولدي» أعمالا فنية تحسيسية من خلال كبسولات تبث على كل القنوات التلفزية للمملكة، تروم توعية الأغلبية العظمى من السكان بآفة التحرش الجنسي بالأطفال.

Conseil national des droits de l'Homme

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

تدعيم الديمقراطية الاجتماعية وحماية مكتسبات النساء الاقتصادية

رهين بتقوية تمثيليتهن في الانتخابات المهنية

3/3372

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، السبت بالدار البيضاء، أن تدعيم الديمقراطية الاجتماعية وحماية مكتسبات النساء الاقتصادية رهين بتقوية تمثيليتهن في الانتخابات المهنية.وأوضح الصبار، خلال ندوة وطنية نظمها الاتحاد التقدمي لنساء المغرب، المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت شعار"تمثيلية المرأة في الانتخابات المهنية تعزيز لمكانتها النقابية وإنصاف لدورها الاقتصادي والاجتماعي"، أن تعزيز مشاركة النساء على مستوى الهيئة الناخبة، سيفسح المجال أمامهن للمساهمة في تحسين ظروف الشغل، والمشاركة في إدارة الجانب الاجتماعي بأماكن العمل، وكذا الإسهام في تنظيم الشغل طبقا للقوانين المعمول بها في هذا المجال.

كما أبدى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حرص المجلس، باعتباره هيئة حقوقية، على إدراج آليات التمييز الإيجابي للرفع من التمثيلية المهنية للنساء، والتنصيص عليها على مستوى مندوبي المستخدمين وممثليهم في لجان النظام الأساسي والمستخدمين في المنشآت المنجمية وممثلي الموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.وبعد إبراز المبادرات التي قام بها المجلس نحو بلورة إجراءات تحفيزية لتوسيع مشاركة النساء، خاصة في الانتخابات المهنية، شدد الصبار على ضرورة تعبئة النساء العاملات في القطاعين الخاص والعام، وتحسيسهن بأهمية التسجيل في اللوائح

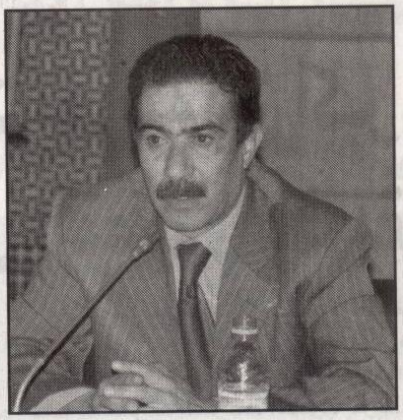

الانتخابية، لتقوية حضورهن داخل الفضاء المهني الخاص والعام.

وجدد التأكيد أيضا على التفاعل الإيجابي للمجلس مع كل القضايا المرتبطة بالمشاركة السياسية للنساء، والوفاء بالتزامات المغرب الدولية في ما يخص حقوق العمال النقابية والسياسية، وترسيخ ديمقراطية المناصفة داخل الهيئات المهنية المنتخبة، وضمان الولوج المتكافئ لمناصب المسؤولية.

من جهتها، أكدت رئيسة الاتحاد التقدمي لنساء المغرب آمال العمري أن هذه الندوة، التي تأتي في إطار لقاءات التكوين والتعبئة التي ينظمها الاتحاد المغربي للشغل استعدادا للانتخابات المهنية لسنة 2015، تطمح إلى تقريب النساء العاملات من الجوانب الحقوقية والتقنية والتدبيرية والقانونية لهذه الاستحقاقات، وتوعيتهن بالأهمية التي تحظى بها في النهوض بالديمقراطية التشاركية، وانعكاساتها على التمثيلية النسائية على المستويين المهني والسياسي.وأشارت، في ورقة قدمتها حول "الانتخابات المهنية ورهان تعزيز مشاركة المرأة النقابية في المؤسسات التمثيلية للأجراء"، إلى أنه اعتبارا للضعف الذي لا زالت تعرفه تمثيلية النساء في مراكز المسؤولية ومختلف الهيئت التمثيلية، فإن الرهان اليوم يكمن في ترسيخ مقاربة النوع، وتنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمساواة والمناصفة، لفتح المجال أمام النساء النقابيات للرفع من تمثيلهن ضمن اللوائح المرشحة في كل القطاعات المهنية.

وبعد أن قدمت مجموعة من الأرقام التي تبرز تدني التمثيلية النسائية على مستوى مؤسسات مناديب العمال، والتمثيليات النقابية، إذ لا تتجاوز نسبة النساء مندوبات العمال 19 في المئة على الصعيد الوطني، دعت إلى أن تضطلع هيئات المجتمع المدني والمؤسسات النقابية بدورها كاملا في التأطير الحقوقي والنقابي والقانوني للأجراء، والعمل على بلورة استراتيجيات مشتركة لربح هذا الرهان، وضمان تحقيق إنصاف المرأة وتثمين الدور الذي تقوم به على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وتضمن برنامج الندوة تقديم عروض حول أهمية مشاركة النساء في المؤسسات داخل المقاولة، واللجان الثنائية المتساوية الأعضاء، مع تقديم توصيات تهم استراتيجيات دعم المشاركة النسائية في الانتخابات المهنية التي ستبدأ بانتخاب ممثلي المأجورين خلال الشهر الجاري

حضور قوي للمغرب في حوار غليون حول حقوق الإنسان

21/9077

جنيف (و م ع) – انعقد يومي، الثلاثاء والأربعاء الماضيين، مؤتمر غليون (غرب سويسرا) حول مستقبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بمشاركة نشيطة للمغرب.

وجاء اختيار هذا الموضوع محورا لهذا النقاش الحقوقي بالنظر إلى أنه سيتم الاحتفال سنة 2016 بمرور عشر سنوات على إنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي تعد المملكة أحد أعضائه 47.وشارك في أشغال المؤتمر حوالي 65 خبيرا في مجال حقوق الإنسان من بينهم مسؤولون بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنهم نائبة المفوض السامي، فلافيا بانسييري، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، جواكيم روكير، وسفراء بلدان رائدة وخبراء أكاديميون.

وكان المغرب ممثلا في هذا اللقاء من طرف السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة بجنيف، محمد أوجار، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي.

وبهذه المناسبة، ترأس أوجار مجموعة العمل حول العلاقات بين مجلس حقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة. من جهته، كان اليزمي المتدخل الرئيسي حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النهوض بحماية بحقوق الإنسان.

واستعرض المسؤولان المغربيان أمام المشاركين التقدم الذي حققه المغرب في هذا المجال ومسلسل التعزيز المستمر للآليات الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

تجدر الإشارة إلى أن المغرب كان نظم في 24 أبريل الماضي "حوار السياسة" بوليسي ديالوغ"، التي شكلت خلاصاته أساسا لأشغال مؤتمر غليون.

يذكر أن الحوار حول حقوق الإنسان بغليون محطة سنوية غير رسمية تجمع البلدان الرئيسية الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان. وشارك المغرب في الدورتين السابقتين لمؤتمر غليون بالنظر لريادته النشيطة والفاعلة داخل مجلس حقوق الإنسان.

الصباح
يومية مغربية شاملة

بنكيران ينقل المواجهة إلى الفضاء الحقوقي

نقل عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، معركته من المجال السياسي إلى الفضاء الحقوقي، ليمارس صلاحيته الدستورية، كما فهمها بعد تجديد قصف أحزاب المعارضة له، بأنه يلعب في مجال ضيق.

وأكدت مصادر "الصباح" أن بنكيران قرر تفادي ما يصطلح عليه اللغة الخشبية، في التعامل مع باقي المؤسسات الدستورية، ليعبر عن رأيه الشخصي في كل القضايا التي تثار في المجتمع، على أساس ألا يصدر أي قرار وزاري ملزم، دون تطبيق المنهجية التشاركية مع كافة المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، واعتماد تعديلات على كل النصوص القانونية التي حضرتها الحكومة، والتي تتسم في جانب منها، بطابع المحافظة، في مواجهة الحداثيين.

ودخل بنكيران في ملاسنة مع محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في لقاء نظمه الحركة الشعبية، مساء الجمعة الماضي بالرباط، حول مسودة " القانون الجنائي"، همت قضايا مثيرة للأسرة، مثل التصرف إزاء جرائم الشرف المرتبطة بخيانة الزوجة بفراش الزوجية، وكيفية الرد على مجرم تسبب في قتل قريب من الأسرة، والتعامل مع جنين غير مرغوب فيه.

وبرر الصبار المطالبة بحذف عقوبة الإعدام المنصوص عليها في 11 بندا، في مسودة القانون الجنائي، بحجة أنها تحرج المغرب في المحافل الدولية، خاصة بالدول الأوربية، التي ألغتها خلافا لأمريكا، مستعينا بآية قرآنية، فانتفض بنكيران، ليصححها له. ورجح الصبار أن الآية القرآنية حول القصاص لا تنطبق على الجرائم المنصوص عليها في مسودة القانون الجنائي، واضعا أسئلة من قبيل " هل سورة القصاص تتضمن أحكاما قطعية؟، وهل رتب نص قرآني جزاءات في حال عدم تنفيذ القصاص؟.

ورد بنكيران موضحا أن عددا من المطالبين بحذف عقوبة الإعدام، لا يفكرون في الأسر المكلومة، بل في المجرم الذي ارتكب جرمه، مقدما مثالا على شخص ارتكب، أخيرا، جريمة ثلاثية الأضلع، بطنجة، بقتل امرأة وابنتين، لأجل سرقة 20 ألف درهم، ومن ثم سيودع السجن، بحكم المؤبد أو بحكم مخفف ليغادر السجن، لارتكاب جريمة أخرى، معتبرا ذلك خارج دائرة العدل.

وتمسك الصبار بحقه في التوضيح، مشيرا إلى أنه لا يحفظ الآية القرآنية، ولكنه متيقن أن القرآن لم يضع جزاءات في حال عدم تطبيق سورة القصاص، وبالتالي، فإن المغاربة يحتاجون إلى اجتهادات من قبل العلماء، مستعينا بمقتطف من خطاب الملك محمد السادس، الذي حسبه، ثمن مبادرات الجمعيات الحقوقية حول إلغاء عقوبة الإعدام، في المنتدى الحقوقي الدولي بمراكش. والتمس بنكيران من الصبار أن يترك له المجال لتفسير رأيه، مؤكدا أنه يختلف مع رأي الصبار وكل من يصطف معه في قضايا إلغاء عقوبة الإعدام، بالدفاع عن القاتل، والنظر إلى عائلة الضحية، بنظرة ازدراء، وكأنه مطلوب منها تحمل فقدان قريب قتل غدرا.

وشدد بنكيران على أنه إذا كان المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، يعتبر أن نسبة 75 في المائة من المغاربة ضد إلغاء عقوبة الإعدام، فإنه يقر بأنها تصل إلى 99 في المائة، والتمس إجراء استفتاء شعبي للتيقن من رأي المجتمع، وتضمينه في القوانين بدلا من الخضوع لرأي الأقلية.

وبخصوص الإجهاض، عبر بنكيران عن موقف مخالف لموقف الصبار، مؤكدا أن البعض يعتبر ذلك شيئا عاديا، لأن للمرأة لها كامل الحرية في التصرف في جسدها، لكن غير الطبيعي، يوضح بنكيران، أن البعض يستعين بالإيديولوجية ليبرر قتل الجنين، إذ لا يحق للمرأة التصرف بالمطلق في هذا الموضوع، بل يجب وضع ضوابط قانونية وطبية ودينية، لتطبيق الإجهاض، لأنه سيكون مجحفا تطبيقه بكامل الحرية، لأنه قتل للجنين. واشتد النقاش بين الاثنين حول ما يصطلح عليه جرائم الشرف، إذ حاول بنكيران استفزاز الصبار حينما سأله " ماذا ستفعل لو وجدت رجلا غريبا مع زوجتك في فراش الزوجية"، فكان رد الصبار هادئا "ساتصل بالشرطة والنيابة العامة ولن أقتلها ولن أقتله".

حصري: عرس القرن في الصحراء بين ال الدرهم وال الرشيد. كل شيء مسيس ومولاي السلطان هو محمد السادس وها "كيفاش كانو كيتهافتو على الهمة (صور وفيديو)

On: 2015/05/10 12:56:26 مساء In: الرئيسية, تبركيك لا يوجد تعليقات

كود مراكش ====

احتضن قصر الدرهم بطريق تاحناوت ضواحي مراكش ليلة امس السبت حفل زفاف سيكون له اثره على "القضية الاولى" للمغاربة: الصحراء اذ تزوجت ليلى الدرهم، بنت رجل الاعمال حسن الدرهم بعمر ولد الرشيد نجل رئيس المجلس الاستشاري الملكي لشؤون الصحراء خليهن ولد الرشيد.

كل شي كان يوحي ليلة امس كما عاينت "كود"، برائحة السياسة. بمدخل القصر كان حسن الدرهم ومريم بنت بيدة بجواره خليهن ولد الرشيد وحرمه وأبناؤهما، خلفهما صورة الملك محمد السادس. ما عمرني شفت شي عرس فيه بورتري كبير ديال الملك فالدخلة. هذا الاخير كان مولاي السلطان حتى في هذا الزفاف. اللي طلع يغني لا طاهور ولا الصويري يبدا بمحمد السادس يدعون له بطولة العمر والنصر له وللأسرة العلوية. إصرارهم على تريد هذه الاغنية مع عبارة "الهمة والشان" ماشي بريئة، هاد الفنانة اللي معروفين بلحيس الكابة والذل للأقوياء في هاذ البلد، كانوا يقتربون احيانا من طاولة مستشار الملك وصديقه فؤاد عالي الهمة ويگولو "الهمة والشان".

نوعية الحضور تكشف هذا التوجه السياسي تكشف اهتمام الدولة العميقة منها والتمثيلية بهذا العرس. الدرك الملكي دار براح حقيقي قبل بلوغ قصر الدرهم، كما كان حضور القوات العمومية واضحا.

الحفل كان ناجحا بكل المقاييس، رغم ان عدد المدعوين الالف انضاف اليهم 700 مدعوا =ما كانش فالحساب= ومع ذلك نجح ممون الحفلات رحال في تجاوز هذا الطارئ "درنا بوفي وكلشي كلا وشرب" يقول مصدر ل"كود".

الدولة العميقة كانت حاضرة كما الدولة غير العميقة، كانت حكومة بنكيران ممثلة في وزيري الداخلية محمد حصاد والشرقي الضريس الوزير المنتدب في الداخلية ووزير الخارجية صلاح الدين مزوار ووزير الشؤون العامة للحكومة محمد الوفا ومصطفى الخلفي الناطق الرسمي باسم الحكومة، كما حضر رجالات السياسة، مصطفى بكوري الامين العام ل"الاصالة والمعاصرة" ومحمد ساجيد الامين العام ل"الاتحاد الدستوري" وحميد شباط الامين العام لحزب "الاستقلال" وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان وكريم غلاب الوزير السابق ورئيس مجلس النواب سابقا وعبد الله بوانو رئيس فريق العدالة والتنمية في مجلس النواب وعبد اللطيف وهبي الرئيس السابق للفريق البرلماني للبام.

حزب الاستقلال تجمع فطابلة وحدة فيها حمدي ولد الرشيد وشباط ورئيس الفريق الاستقلالي وجا عادل بنحمزة.

وحضر محمد صالح التامك المندوب العام للسجون وإعادة التأهيل ومحمد لغظف مدير قناة "العيون" وماء العينين مدير "فوسبوكراع" (الفوسفاط) وعدد من القضاة خاصة رئيس الودادية الحسنية للقضاة عبد الحق العياسي وعدد من القضاة كانو حاضرين حتى هما

غاب قادة الحركة الشعبية اللي غارقين فانتخابات شبيبة الحزب اللي فيها الروينة اليوم وغاب قادة الاتحاد الاشتراكي واخا أب العروس واللي داير العرس اتحادي، ما جا لا لشكر ولا والعلو ولا المالكي، اللي جا منهم، كما عاينت "كود"، هو محمد اليازغي وإبراهيم الراشدي وطبعا عائلة الدرهم من الاتحاديين.

فؤاد عالي الهمة مستشار الملك، وكما عاينت "كود"، كان محط كل الأنظار، غالبية السياسيين كانوا سوا باغيين يبركو حداه سوا باغيين يبوسوه بزز. من بعد جا كريم بوزيدة المكلف بمهمة في الديوان الملكي واحد رجالات الهمة. گلس حدا الخلفي بعد ما غادر الهمة العرس (وتصور مع لعريس ولعروس) حوالي الساعة الحادية عشر والنصف ليلا. قبل ما يحطو لعشا (منتصف الليل). كان فطابلة الهمة محمد حصاد اللي مشى حتى هو قبل لعشا وكان حداهم عبد السلام بيكرات والي مراكش. عمدة المدينة فاطمة الزهراء المنصوري ما جاتش. كما حضر عدد من شيوخ القبائل منهم لارباس. حصاد واخا ضريف ما كانوش يجيو عندو الناس عكس الشرقي الضريس اللي عندو شعبية كبيرة وكتحس باللي كيبغيوه بزافت صحراوة.

من كبار مؤسسي البوليساريو اللي جاو للعرس عمر الحضرمي وإبراهيم الحكيم اللي كانوا باركين مع بيد الله رئيس مجلس المستشارين. الحضرمي ما بقاش حتى سالى العرس

من رجال الاعمال الحاضرين بالاضافة الى غالبية ملياديرات الصحراء عدد من رجال الاعمال الموريتانيين وبعض رجال الاعمال المغاربة: ميلود الشعبي ريح بعيد على كلشي. صحتو على قد الحال ولكن بقى حتى سالا الحفل. كان ديال حاضر فيه العلمي الأزرق ديال "اليانس دارنا". شد قنيتة وحتى حد ما داها فيه.

http://www.goud.ma/%D8%AD%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D9%87%D9%85-142972/

بنكيران يهاجم الصبار ويتهمه بالدفاع عن المجرمين و«قلة النفس»

في نقاش حاد بين بنكيران والصبار كاد ينسف ندوة حول القانون الجنائي

765/14

النعمان اليعلاوي

هاجم رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، في سابقة خطيرة، محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، متهما إياه بـ«الدفاع عن المجرمين من خلال الدفاع عن إلغاء عقوبة الإعدام وتقنين الإجهاض».

واعتبر بنكيران، الذي وجه انتقادات لاذعة إلى الصبار، خلال كلمة له يوم الجمعة الماضي في ندوة حول مشروع القانون الجنائي، نظمها حزب الحركة الشعبية بالرباط، (اعتبر) أن «الاحصائيات إن أجريت فستثبت أن 99 في المائة من المغاربة ضد إلغاء عقوبة الإعدام، وبالتالي فليس من المقبول الدفاع عن المجرمين بل يجب القصاص في حقهم»، على حد تعبير بنكيران، الذي هاجم بشراسة الداعين إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وعلى رأسهم الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

التفاصيل (ص 4)

بنكيران يهاجم الصبار ويتهمه بالدفاع عن المجرمين و«قلة النفس»

765/14

في نقاش حاد بين بنكيران والصبار كاد ينسف ندوة حول القانون الجنائي

النعمان اليعلاوي

هاجم رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، في سابقة خطيرة، محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، متهما إياه بـ«الدفاع عن المجرمين من خلال الدفاع عن إلغاء عقوبة الإعدام وتقنين الإجهاض».

واعتبر بنكيران، الذي وجه انتقادات لاذعة إلى الصبار، خلال كلمة له يوم الجمعة الماضي في ندوة حول مشروع القانون الجنائي، نظمها حزب الحركة الشعبية بالرباط، (اعتبر) أن «الاحصائيات إن أجريت فستثبت أن 99 في المائة من المغاربة ضد إلغاء عقوبة الإعدام، وبالتالي فليس من المقبول الدفاع عن المجرمين بل يجب القصاص في حقهم»، على حد تعبير بنكيران، الذي هاجم بشراسة الداعين إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وعلى رأسهم الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرا أن تعاليم الاسلام نصت على القصاص من خلال الآية «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب»، مشددا على أنه «من غير المقبول تمتيع القاتل بالمكوث في السجن وتغطية الدولة لمصاريف إقامته، وهو ما يدافع عنه رافضو الإعدام».

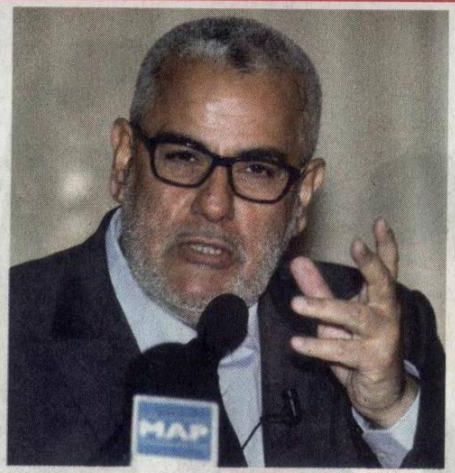

عبد الإله بنكيران

وواصل عبد الإله بنكيران تهجمه على محمد الصبار، بخصوص مسألة التخفيف لقاتل زوجته الخائنة بدافع الاستفزاز، حيث توجه بنكيران بالسؤال إلى الصبار حول موقفه لو ضبط زوجته في حال خيانة، فرد الصبار بأنه سيتصل بالنيابة العامة والشرطة لضبطها ولن يقتلها وسيكتفي بتطليقها، ليعلق بنكيران «ما ماتتش فينا النفس لهذه الدرجة» في رد استفز الصبار، الذي قال إن «هذا موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان المعبر عنه من خلال أمينه العام، وليس من مهام المجلس أن يستفز رئيس الحكومة»، حسب الصبار الذي شدد في الرد على بنكيران على أن «الندوة مخصصة لمناقشة القانون الجنائي وليس محمد الصبار».

هذا ولم يقف السجال بين الصبار وبنكيران عند حدود الموقف من الإعدام والخيانة الزوجية، بل تعداه إلى الإجهاض، حيث استبق رئيس الحكومة المذكرة التي من المفروض أن يرفعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس العلمي الأعلى حول الظاهرة إلى الملك خلال الأيام المقبلة، وعبر عن رفضه الصريح لتقنين الإجهاض، حيث قال إن «المدافعين عن الإجهاض يدافعون عن الإجرام وقتل جنين من خلق الله وليس ملكا للمرأة»، على حد تعبير بنكيران الذي دعا المطالبين بتقنين الإجهاض وإلغاء الإعدام إلى الخروج للاطلاع على رأي المواطنين.

بالفيديو. الصبار: السي بنكيران حْنَا مؤسسة دستورية توصياتنا ديرو بيها لي بغيتو

زنقة 20 . الرباط

في مواجهة كلامية حادة، أجاب "**محمد الصبار" الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان**، رئيس الحكومة "عبد الاله بنكيران"، بقوة، رداً على مهاجمة "بنكيران".

و كان "بنكيران" قد وجه انتقادات للصبار و للمجلس الوطني لحقوق الانسان، معتبراً اياه "كونه يُريد جر المجتمع للايمان بمرجعيته، التي يرفضها المغاربة".

و وجه "بنكيران" الكلام بصفة مباشرة لـ"الصبار"، حين وصفه بـ"المدافع عن المجرمين"، بعد انتقاد الأخير لمسودة الحكومة حول "القانون الجنائي".

http://www.rue20.com/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%92%D9%86%D9%8E%D8%A7-%D9%85%D8%A4/

نايضة. الصبار مخاطباً بنكيران : أنا مسلم ولست مؤمن و المـَلك أشاد بمبادرات الغاء الاعدام

زنقة 20 . الرباط

جواب مثير **للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان** 'محمد الصبار' موجه لرئيس الحكومة 'عبد الاله بنكيران'، حينما بادر الأخير الى تصحيح أية قرأنية للصبار حول عقوبة الاعدام 'يأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى' خلال ندوة حول ''مسودة القانون الجنائي'' من تنظيم حزب ''الحركة الشعبية'' أمس الجمعة بالرباط.

و قال 'الصبار' في رده على تدخل رئيس الحكومة الذي كان يجلس ضمن الضيوف قبالة المنصة بأن عقوبة الاعدام تحرج المغرب أمام العالم وجميع بلدان الاتحاد الاوربي الغتها، لانه لا يمكن أن نضيف الى ضحية مقتولة قتيل أخر باسم الدولة.

و أثارت جملة لمحمد الصبار حول اشادة الملك محمد السادس بمبادرات الجمعيات الحقوقية حول الغاء عقوبة الاعدام، مضيفا أن خطاب الملك للمنتدى الحقوقي الدولي بمراكش، أشاد بالمبادرات الحقوقية والبرلمانيين ولم يذكر الحكومة أو مجهوداتها مطلقاً.

و وصف رئيس الحكومة، ''عبد الاله بنكيران''، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان بـ''المدافع عن المجرمين بالدفاع عن الاجهاض والمطالبة بالغاء عقوبة الاعدام''.

من جهة أخرى أثار جدال عقوبة الزنا بين وزير العدل و 'الصبار'، قبل أن يتدخل رئيس الحكومة، ليصف 'الصبار' بمُستفز الحكومة.

و رد 'الصبار' ساخرا بأن من بين أدوار المجلس هو استفزاز الحكومة، ما أثار ضحك الحضور.

http://www.rue20.com/%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85/

النظر إلى الواقع

محمد الساسي

استقبل الملك كلاً من وزيري العدل والأوقاف **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وكلف المسؤولين الثلاثة بالانكباب على موضوع الإجهاض بصفة مشتركة والتشاور مع أطراف أخرى وإعداد اقتراح تعديل قانوني في أجل شهر. ومن المفروض أن تكون الاجتماعات بين المسؤولين المذكورين قد انطلقت؛ وهي ستكون، في نظرنا، أمام اختيارين :

الاختيار الأول هو الاكتفاء باعتماد مقاربة قانونية ضيقة والبقاء في حدود الانشغالات النظرية والفقهية الخالصة، ومحاولة الجواب على أسئلة من قبيل :

– هل الالتزام بما توصل إليه عموم الفقه المالكي واجب أم يمكن الانفتاح على مذاهب أخرى؟ ومن المعلوم أن تحريم إسقاط الحمل هو المعول عليه عند المالكية ولو قبل نفخ الروح فيه؛

– كيف يمكن التوصل إلى صياغة حل وسط بين موقف المطالبين بالإباحة التامة للإجهاض والمطالبين بالمنع المطلق؟

– كيف يجب التعامل مع مختلف الأحكام التي تبنتها التشريعات العربية الإسلامية؟ وهل يمكن تجاوز كل ما جاءت به أم يُستحسن التقيد بسقف تلك الأحكام؟ وهل "يجوز" اقتباس ما ورد ببعض القوانين التي صدرت في سياق "علماني" رغم القرب الجغرافي للبلد المعني منا (الحالة التونسية)؟

– ما هي درجة إلزامية التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية حول المرأة والتي تمنح هذه الأخيرة حق تقرير مصير حملها، وتطالب بإلغاء تجريم الإجهاض وبعدم معاقبة النساء اللواتي يلجأن إليه؟

الاختيار الثاني هو البحث، في الواقع الاجتماعي القائم، عن حقيقة المشكل المطروح، بحدة أكبر، والذي يجب أن تُعطاه الأسبقية حتى لا يظل تناول الموضوع حبيس اعتبارات فلسفية مجردة، فقط.

قضية الإجهاض في المغرب ليست قضية المفاضلة بين الأساس النظري الذي يُبنى عليه، عادة، موقف الإباحة والأساس النظري الذي يُبنى عليه موقف التجريم. صحيح أن التعديل الذي طرأ على القانون المغربي، عام 1967، والذي قضى بإباحة الإجهاض إذا اقتضت ذلك ضرورة المحافظة على صحة الأم (وليس المحافظة على حياة الأم كما كان الأمر في الماضي)، لم يُقرأ، على ما يظهر، بشكل جيد ولم يُفهم مصطلح الصحة، ربما، بالمعنى الذي يجعله شاملاً للصحة النفسية أيضاً، ولكن المشكل الملح عندنا هو وقوع حوالي 600 إلى 800 حالة إجهاض، يومياً، 50 إلى 60 في المائة منها تهم نساء غير متزوجات ويخشين الآثار المدمرة لاستمرار حملهن على حياتهن وسلامتهن ومستقبلهن.

في منتصف السبعينيات، أُثير في فرنسا نقاش حاد حول الإجهاض. المدافعون عن تجريم الإجهاض اعتبروا أنهم يناصرون الحق في الحياة، وأن الإجهاض جريمة قتل وإعدام لإنسان بريء وإزهاق لروح بشرية، واستندتفئة منهم إلى بعض الأبحاث التي ذهبت إلى أن قلب "الجنين" يبدأ في النبض قبل اليوم الخامس والعشرين من الحمل. أما المدافعون عن إباحة الإجهاض فقد أسسوا ذلك على حرية التصرف في الجسد، فالجنين يوجد في رحم، والرحم جزء من جسد المرأة، وهو ملك لها مثل أي عضو آخر في الجسم، ومجموع الخلايا المتطورة ليس إنساناً. إن من حق الأم أن تفكر مسبقاً في حياة الرضيع الذي سيُولد، وفي مأكله وملبسه وظروف عيشه، وإذا كانت لا تستطيع توفير المستلزمات التي يحتاجها وإعداد ظروف حياة آمنة وسليمة له، فإن من المنطقي أن تضع حداً لحملها بإرادتها، إذ –كما قالت وزيرة الصحة الفرنسية سيمون فاي عام 1975– ليست هناك امرأة تلجأ إلى الإجهاض مغتبطة وفرحة. ومع ذلك، فإن حرية التصرف في الجسد تتيح للمرأة إجهاض نفسها لأية اعتبارات أخرى تراها، حتى ولو تعلق الأمر بالمحافظة على قوامها ومظهرها أو لأنها تريد التخلص من ذكرى اغتصاب تعرضت له أو علاقة عاطفية فاشلة...إلخ، فمصلحة كائن بشري مولود يجب أن تكون مُقَدَّمَةً على مصلحة من لم يُولد بعد.

وكيفما كان الموقف الذي سيتخذه المشرع المغربي من مسألة الإجهاض، فإن الواقع العالمي الراهن يسير أكثر في اتجاه توسيع حالات إباحة الإجهاض، فـ 65 في المائة من دول العالم أصبحت تبيح الإجهاض وغالبية البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوربي أصبحت تسمح بالإجهاض حتى الأسبوع العاشر أو الثاني عشر من الحمل.

الشابة غير المتزوجة، في البلدان الغربية، تجهض نفسها لأنها لا ترغب في الحمل؛ أما الشابة المغربية غير المتزوجة فإنها تجهض نفسها لأنها لا تستطيع الإبقاء على الحمل، بغض الطرف عن رغباتها الشخصية الدفينة، لأن الإبقاء على الحمل :

– قد يمثل تهديدًا لحياتها، إما بسبب احتمال لجوئها إلى الانتحار، الوارد بقوة، أو تعرضها لاعتداء خطير من طرف أقاربها؛

– قد يمثل تهديدًا لسلامتها؛

– قد يعني هروبها من منزل أبويها؛

– قد يعني تلطيخ سمعتها، وبالتالي الحكم عليها بعدم الزواج لاحقًا؛

– قد يعني امتهانها الدعارة في ما بعد؛

– قد يعني التخلص من الرضيع بقتله أو بتركه في مكان ما؛ إذ يتم التخلي، مثلاً، عن 25 رضيعاً، يوميًا، في المستشفيات المغربية.

هناك انتشار واسع للعلاقات الجنسية في مرحلة ما قبل الزواج، بسبب عوامل ضاغطة لا يمكن ادعاء القدرة على التحكم فيها، في المدى المنظور، وهناك آثار اجتماعية ونفسية خطيرة تترتب عن الحمل الذي قد ينجم عن مثل هذه العلاقات ويدفع بأكثر من 400 أنثى يوميًا إلى الإجهاض لدى الأطباء في ظروف أقل سلامة من ظروف الاستشفاء العادية بحكم الطابع السري لعمليات الإجهاض (فريق طبي مساعد غير مؤهل – أطباء غير مختصين في أمراض النساء والتوليد – إجراء العمليات في عيادات وليس مصحات – غياب معدات وأطر بشرية لمواجهة الطوارئ) ويدفع بأكثر من 200 أنثى إلى الاستعانة بخدمات ممرضات أو قوابل أو عشابين أو مشعوذين أو باعة مواد صيدلية في السوق السوداء أو إلى نصائح بعض الصديقات والمعارف، ويتم تناول أدوية أو إجراء عمليات غير خاضعة لأية رقابة طبية، مما ينجم عنه الموت أو الإصابة بعاهات مستديمة أو أمراض أو معاناة صحية طويلة.

طبعًا يجب أن نعمل على ضمان عدم الوصول إلى حالات الحمل خارج إطار الزواج بنشر الثقافة الجنسية والتعريف بطرق منع الحمل والسعي إلى اعتبار الزواج، من طرف أكثر عدد ممكن من الأفراد، هو الإطار الوحيد للعلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، وإتاحة الفرصة للتيارات المنادية بالعفة لتجريب حظها في إقناع الشباب. لكننا قد لا نستطيع بلوغ المرام والهدف، رغم كل الجهود المخلصة الصادرة من هنا وهناك، بسبب إكراهات يعلمها الجميع. وفي هذه الحالة، إذا كان بإمكاننا حل المشكل بدون اللجوء إلى الإجهاض، فنحقق الحفاظ على حياة الجنين ولا نعرض الأم للمآسي التي تواجهها الحامل غير المتزوجة، فسيكون ذلك أحسن بطبيعة الحال.

ولكن، هل هذا ممكن اليوم في كل الحالات؟ وكيف نستطيع، بين عشية وضحاها، تغيير عقليات وممارسات راسخة والحيلولة دون ارتكاب أخطاء فظيعة في حق امرأة ارتكبت خطأ الحمل خارج إطار الزواج، وتجنب ارتكابها لخطإ أو أخطاء إضافية في حق نفسها أو في حق وليدها أو في حق صحتها؟

إننا، وحتى بدون تقرير الإباحة المطلقة للإجهاض، نرى أن هناك حالات يتعين استثناؤها من التجريم، ومنها حالة الحمل خارج إطار الزواج في ظروف خاصة، ولكن بشرط تخويل الحسم في قرار الإجهاض إلى آلية طبية واجتماعية للاستماع والمواكبة، يشارك فيها وجوبا طبيب نفساني، وتحافظ على السرية وتستطيع كسب ثقة النساء المعنيات وترخص بالإجهاض، إذا قدرت أن استمرار الحمل ستكون له عواقب خطيرة على حياة الحامل أو توازنها النفسي أو وضعها الاجتماعي، وتأكد لديها أنه لا يمكن تفادي هذه العواقب بإعمال بديل آخر.

http://insafpress.com/more-news/opinion/22024-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9

الصبار: يرهن حماية مكتسبات النساء بتقوية تمثيليتهن في الانتخابات المهنية

أش بريس / متابعة

رهن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، اليوم السبت بالدار البيضاء، تدعيم الديمقراطية الاجتماعية وحماية مكتسبات النساء الاقتصادية ، بتقوية تمثيليتهن في الانتخابات المهنية.

وأوضح الصبار، خلال ندوة وطنية نظمها الاتحاد التقدمي لنساء المغرب، المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت شعار"تمثيلية المرأة في الانتخابات المهنية تعزيز لمكانتها النقابية وإنصاف لدورها الاقتصادي والاجتماعي"، أن تعزيز مشاركة النساء على مستوى الهيئة الناخبة، سيفسح المجال أمامهن للمساهمة في تحسين ظروف الشغل، والمشاركة في إدارة الجانب الاجتماعي بأماكن العمل، وكذا الإسهام في تنظيم الشغل طبقا للقوانين المعمول بها في هذا المجال.

وبعد أن أبدى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حرص المجلس، باعتباره هيئة حقوقية، على إدراج آليات التمييز الإيجابي للرفع من التمثيلية المهنية للنساء، والتنصيص عليها على مستوى مندوبي المستخدمين وممثليهم في لجان النظام الأساسي والمستخدمين في المنشآت المنجمية وممثلي الموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء،أبرز المبادرات التي قام بها المجلس نحو بلورة إجراءات تحفيزية لتوسيع مشاركة النساء، خاصة في الانتخابات المهنية، مشددا على ضرورة تعبئة النساء العاملات في القطاعين الخاص والعام، وتحسيسهن بأهمية التسجيل في اللوائح الانتخابية، لتقوية حضورهن داخل الفضاء المهني الخاص والعام.

وجدد الصبار التأكيد أيضا على التفاعل الإيجابي للمجلس مع كل القضايا المرتبطة بالمشاركة السياسية للنساء، والوفاء بالتزامات المغرب الدولية في ما يخص حقوق العمال النقابية والسياسية، وترسيخ ديمقراطية المناصفة داخل الهيئات المهنية المنتخبة، وضمان الولوج المتكافئ لمناصب المسؤولية.

http://www.achpress.com/?p=68873

حقوقيون يسلطون الضوء على سؤال الهجرة والسجون بجهة الناظور والحسيمة

ناظورسيتي: محمد مقرش
ناقشت مجموعة من الفعاليات الحقوقيّة، يوم السبت 9 ماي الجاري، بمقر أكاديمية الناظور، جملة من الاشكالات والتساؤلات المرتبطة بالهجرة والسجون بكل من الناظور والحسيمة، وزايو. علاوة على ما يتعلق بـ "ضمانات المحاكمة العادلة" و"حقوق السجناء الأجانب وخصوصياتهم" و"تحديد أفق التعامل مع هذه الفئة إداريا"...

هذا، وقد عرضت في ذات اللقاء، الذي أشرفت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة والناظور، عدة كلمات ومداخلات، حيث تدخل كل من رئيسة اللجنة الجهوية، ورئيس المحكمة الإبتدائية بالناظور، وهيئة المحامين، والضابطة القضائية، ومدير السجن المحلي بالناظور، ومداخلة مندوب الصحة. كما قدمت مداخلات كل من الجن الجهوية لطنجة وتطوان، وفاس- مكناس، ووجدة- فكّيكَ، وجمعية الريف لحقوق الإنسان...

http://www.nadorcity.com/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B3%D8%A4%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%88%D8%B1_a29989.html

حقوقيون ينتقدون إباحة القتل بمسودة القانون الجنائي بدعوى "غسل العار"

انتقد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، مسودة القانون الجنائي ، خلال ندوة حول "القانون الجنائي بين الواقع والطموح" التي نضمها حزب الحركة الشعبية بالرباط.

و اعتبر الصبار أن مسودة القانون الجنائي تحمل عقوبات لا معنى لها ، كالافطار في رمضان و زعزعة عقيدة مسلم. كما انتقد الصبار عقوبة الافطار في رمضان بسخرية، حين دعى 'الرميد' الى الاطلاع على عدد المحاكمات التي عرفها المغرب حول هذا الموضوع، مضيفاً أنه اطلع على أن حكماً واحدا فقط بالمغرب منذ 20 عاماً، معتبراً أن عقوبة مثل هذه ليس اضافة نوعية.

وزاد تدخل رئيس الحكومة عبد الاله بنكيران من حدة الفجوة بين الداعين للمرجعية الحقوقية و الدافعين نحو التقليد و المحافظة، حي اعتبر بنكيران أن من حق من يكتشف زوجته في حضن رجل أن يأخد القصاص بنفسه حيث رد على الصبار بأسلوب مستفز و شعبوي "أنت السي الصبار ايلا لقيتي مراتك مع شي حد فالفراش ماترتاكبش جريمة قتل".

و كان الصبار قد قال أن من يجد زوجته تخونه فان القانون موجود ولا يجب اباحة القتل، لكون الثغرات القانونية بمسودة القانون الجنائي لم توضح حالة مثل "استدراج عدو مثلاً وقتله ببيت زوجة معينة من طرف عصابة أو زوج تلك الزوجة لتصفيته مثلاً بحجة ضبطه يمارس الجنس مع زوجته".

ندوة الحركة تظهر الطفيلية السياسية في المغرب حيث يتكالب السياسيون و الاحزاب على الركوب على النقاش العمومي حول المسودة المثيرة للجدل، بينما رأى بنكيران في الندوة و نقاشها فرصة سانحة لاستمالة من في نفسهم هوى من التشدد و الانشداد للاصولية.

http://zoompresse.com/news6937.html

"حلم" يتوج بكبرى جوائز الفيلم الحقوقي والتربوي ببني ملال

حاز فيلم "حلم" لمخرجه محمد الذهبي عن ثانوية المختار السوسي-الفقيه بنصالح على الجائزة الكبرى لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي في نسخته الثانية، والمنظم يومي 9 و10 ماي 2015، من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة، بشراكة مع أكاديمية التربية والتعليم بجهة تادلة أزيلال، وهو الفيلم الذي يحكي قصة فتاة قروية كل حلمها الالتحاق بالمدرسة كباقي أقرانها من الصبيان، وهو ما سيتحقق لها بعدما ظلت متشبثة بأمل الدراسة .

وقد أبرز مخرج الفيلم على أنه حاول التركيز على مشاعر بطلة الفيلم التي مثلت دورها التلميذة هند الذهبي، والتي نالت بدورها تنويها من قبل لجنة التحكيم التي ترأسها المخرج السينمائي عادل أقليعي، وذلك مناصفة مع التلميذة مونية متوكل عن فيلم "الوردة المكسورة" لمخرجه عبد الصمد آيت بوقباين عن ثانوية المحمدية الإعدادية-بني ملال، والذي حاز بدوره على جائزة أحسن إخراج، مناصفة مع فيلم "متاهات افتراضية" عن ثانوية محمد الخامس التقنية-بني ملال لمخرجه مصطفى الصلعي.

كما فازت بطلة فيلم "الوردة المكسورة" التلميذة إبتسام علوي بجائزة أحسن دور نسائي، فيما عادت جائزة أحسن دور رجالي لبطل فيلم "على حد البصر" للتلميذ شرف الدين مجاهد عن ثانوية حطان-خريبكة، فيما نال تنويه لجنة التحكيم التلميذ زين العابدين حنفي بطل فيلم "أنا خارج" عن ثانوية موحا أوحمي-بني ملال، لمخرجه محمد أخرقي والذي حاز كذلك على جائزة لجنة التحكيم.

هذا ونوهت لجنة التحكيم بالفيلم الوثائقي "سكينة" عن ثانوية الموحدين-خريبكة لمخرجه محمد عنق، وكذلك فيلم "أريد" عن ثانوية ابن ياسين-خريبكة لمخرجب محمد حبيب الله. كما نوهت بأفكار متميزة لفيلمي "يوم في حياة متشرد" عن الثانوية المحمدية الاعدادية-بني ملال، لمخرجه رضوان اكناي، وفيلم "مستقبلي حق من؟" عن ثانوية طارق ابن زياد-خريبكة، لمخرجه مراد بيتيل.

نسخة هذه السنة عرفت عرض 19 فيلمًا حقوقيا وتربويا، من إنتاج نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة، زيادة على تنظيم لقاء مفتوح مع رئيس لجنة التحكيم ومخرج فيلم الإفتتاح "مأساة العائلة الواحدة"، بالإضافة إلى جلسة لتبادل التجارب بين مختلف المشاركين، وهي المناسبة التي أنصتت فيها اللجنة المنظمة إلى جميع الملاحظات والاقتراحات. وقد تميّزت الأفلام المعروضة بإبداع كبير، وحس فني و وعي حقوقي نال إشادة لجنة التحكيم.

http://tamazirtpress.net/news13441.html

عقوبة الإعدام تشعل مواجهة حادة بين بنكيران والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

تنطلق جولتنا عبر صحف الاثنين 11 ماي مع يومية "الأحداث المغربية"، التي كتبت أن عقوبة الإعدام التي أبقت عليها مسودة "مسودة القانون الجنائي"، في 11 جريمة، أشعلت مواجهة حادة بين رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، وبين الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار. وتحولت كل فترات الندوة التي نظمها حزب الحركة الشعبية، مساء يوم الجمعة الماضي، بالرباط حول "مسودة القانون الجنائي بين الواقع والطموح"، إلى ساحة مواجهة قانونية وفكرية بين كل من الصبار وبنكيران. وقرن محمد الصبار دفاعه عن إلغاء عقوبة الإعدام بظروف التخفيف التي يتمتع بها الزوج أو الزوجة في حالة قتل أحدهما الآخر بسبب الخيانة الزوجية، على الرغم من أن الخيانة جنحة والقتل جناية، وهو ما أخرج بنكيران عن هدوءه ليساءل الصبار عن تصرفه في حال "إلى لقيتي مراتك مع شي واحد واش غادي دير"، فرد عليه الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان "غادي نعيط على الشرطة ولن أقتلها"، فما كان من رئيس الحكومة إلا أن يجيبه ببرودة أعصاب "مماتتش فينا النفس لهذه الدرجة".

يومية "الأخبار"، أشارت إلى أن الإدارة العامة للأمن الوطني أوقفت، أمس السبت، شرطيا عن العمل بالمحمدية، بعد أن هاجم، وهو في حالة سكر طافح، حارس مقهى، وضربه على رأسه بقبضة سلاحه الناري الوظيفي، وهدده به. وذكر مصدر أن الشرطي، التابع للشرطة القضائية بالمحمدية، قصد مخمورا وبالزي المدني، مقهى بشارع الحسن الثاني، إلا أن الحارس منعه من الدخول، فانهال عليه بالسب والقذف والضرب والتهديد بالسلاح الناري.

وإلى يومية "المساء"، حيث تمكّن مشتبه بهم ضمن مافيا منظمة من النصب على تجار معروفين بأشهر الأسواق بالدار البيضاء في ملايير السنتيمات، بعد أن سلموا شيكات وكمبيالات على سبيل الضمان، قبل أن يتبين أن أرصدتهم مدينة بدورها للبنك. وحسب مصدر الجريدة فإن المتهمين بالنصب والاحتيال على عدد من التجار يملكون محلات بقيسارية "مديونة" بشارع محمد السادس بالدار البيضاء، ويوجد من بينهم هؤلاء شخص معروف باسم "تيكولين.م"، الملقب بـ"المعقول"، والذي تمكن من النصب عن مواطن صيني في مبلغ يفوق 185 مليون سنتيم، إضافة إلى مواطن موريتاني في مبلغ أزيد من 290 مليون سنتيم.

من جهتها أكدت يومية "الصباح" أن الدائرة الأمنية بمدينة العرفان بالرباط، أحالت إطارا صحيا في حالة اعتقال، يشتغل بمستشفى سيدي محمد بن عبد الله للأنكولوجيا بحي الرياض، صباح أمس الأحد، على وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بعدما تفجرت فضيحة تلقيه رشوة، الخميس الماضي. وخضع الموقوف لـ72 ساعة من الحراسة النظرية للتحقيق معه في النصب، وتلقي رشوة من مصاب بسرطان الحنجرة، مقابل الاستفادة من خدمات المؤسسة الصحية.

جولتنا الصحفية تنتهي مع يومية "أخبار اليوم" التي كشفت أن شواذا مغاربة أطلقوا حملة تحت شعار "الحب ليس جريمة"، عبّروا من خلالها عن رفضهم مسودة مشروع القانون الجنائي التي تتضمن تجريما للعلاقات الرضائية بين راشدين خارج إطار مؤسسة الزواج، مع تشديد عقوبة العلاقات المثلية، وذكرت مجموعة "أصوات" أن إطلاق هذه الحملة يأتي "تخليدا لليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية الجنسية والترانسفوبيا، واحتجاجا على تشديد الخناق على الحريات الفردية بالمغرب، خاصة العلاقات الرضائية بين الراشدين مهما كان جنسهم"، حيث عبرت عن رفضها لـ"احتفاظ مسودة مشروع القانون الجنائي الجديدة بالمادة 490 المجرمة للعلاقات الرضائية بين الراشدين خارج إطار الزواج".

http://www.agora.ma/article/24194.do

الخبر:نقاشات تافهة و سافلة بين رجالات السياسة في المغرب

يناير

انتقلت النقاشات المنحطة والسافلة من قبة البرلمان إلى قاعات الندوات الفكرية لتجد لنفسها مساحة أخرى للبروز والظهور إلى الرأي العام، حين نظم هذا الاسبوع حزب "الحركة الشعبية " ندوة فكرية حول موضوع مسودة مشروع القانون الجنائي . فقد خرج النقاش عن مساره السياسي والقانوني، ليدخل في متاهات فارغة بين وزير العدل و الحريات " مصطفى الرميد " و **" محمد الصبار " الأمين العام لـ"المجلس الوطني لحقوق الانسان"**، حين أكد هذا الأخير أنه سيتجه إلى القضاء حين يضبط زوجته في حالة خيانة أو سيعمل على تطليقها ، وعقب وزير العدل والحريات بكلام غريب عن تصرف الصبار في هذه النازلة، وقال : ''مزيان نلقاو بحال هاد الناس المثاليين، وبرودة الدم، تلقى مراتك مع شي حد فالفراش، وتسد عليهم الباب ببرودة دم وتخليهم اكملوا وتمشي للنيابة العامة ''.. بعد هذا الكلام عقب بنكيران رئيس الحكومة وأمين عام حزب العدالة والتنمية في كلمة للحضور بقوله : " :" اسمح ليا .. مازال مامتش فينا النفس لهاد الدرجة".

دار كل هذا النقاش بين شخصيات ذات طابع عمومي، ومكلفة بمهام رسمية في جهاز الدولة، نقاش منحط لا يختلف عن عما يدور تحت قبة البرلمان من " صراع الديكة "، بل أصبحت هذه هي حال السياسة الرسمية في المغرب . فالقانون الجنائي بمثابة سيف قاطع على رقاب وألسنة كل المعارضين، ستستعمله الدولة في وجه الصحفيين والكتاب والمدونيين وكل الأصوات الخارجة عن عباءة السلطان، وبهذا القانون سيتم ترويض الأقلام وقمع أخرى، اما النقاش السياسي في المغرب فقد تم نفيه وضربه في مقتل حتى يخلو الجو للكراكيز لتسبح بحمد النظام ونعمه، لايهم بنكيران وأخيه الرميد وزميلهم الصبار أن يمر القانون الجنائي فهم "باعوا الماتش "، بثمن بخس .

وتوجد هناك معارضة فعلية لهذا القانون المشئوم من طرف الشباب المغربي وقد تم إنشاء صفحة فيسبوكية تضم الآلاف تحت مسمى " القانون الجنائي لن يمر "، بالإضافة إلى هشتاج بنفس إسم الصفحة .

لن يتغير حال السياسة والسياسيين خدام الاستبداد مادام هناك استبداد مادام هناك خوف من قول للاسد فمك خانز اوكرشك فاسد .

http://www.yennayri.com/print.php?news.2614

"نساء إفريقيا" محور الدورة الرابعة من منتدى الصويرة

في إطار مهرجان كناوة موسيقى العالم، تنعقد دورة جديدة من منتدى المهرجان الذي تم إطلاقه سنة 2012 **بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.** ويعد هذا المنتدى فضاء للنقاش والحوار بين ثلة من المتدخلين المرموقين على الصعيدين الوطني والدولي.

ويواصل المهرجان هذه السنة التفكير حول موضوع "إفريقيا القادمة" من خلال تركيز النقاش حول "نساء إفريقيا: إبداع ومبادرة" يومي 15 و16 الجاري من الساعة التاسعة والنصف صباحا إلى الواحدة والنصف بعد الظهر بفندق أطلس الصويرة.

وفي هذا السياق، أكدت السيدة نائلة التازي، مديرة ومنتجة مهرجان كناوة موسيقى العالم بالصويرة أن "هذا المهرجان يعد امتدادا طبيعيا وثقافيا وموسيقيا للتوجه الديبلوماسي والثقافي والاقتصادي الجديد للمغرب في إفريقيا"، مضيفة أن "الدورة الرابعة من المنتدى ستكون مناسبة لتقديم توضيحات حول الدور الرئيس الذي تضطلع به النساء في تحويل القارة".

ومما لا شك فيه أن النساء يمثلن أهم الفاعلين المحركين لعجلة الاقتصاد ليس فقط في إفريقيا بل في العالم بأسره. فهن حاضرات بقوة في شتى المجالات وأضحين يتبوأن مراكز بارزة، وليس في نيتهن إطلاقا العودة إلى الظل الذي لطالما أجبرن على التواري خلفه.

وستشكل هذه الثورة الحقيقية محور نقاشات المنتدى، بحضور أساتذة وعلماء انثروبولوجيا وعلماء اجتماع ورؤساء مقاولات ومناضلات وفنانين سيتقاسمون تجربتهم بهذه المناسبة من خلال أربع موائد مستديرة تتصل بـ "الأسرة تعيش ثورة" و"البروز المهني الجديد للنساء" و"النساء والإبداع" و"النساء والسياسة". وسيستضيف هذا الموعد السنوي، على الخصوص، عالمة التاريخ صوفي بيسيس والمغنية المالية أومو سانغاري والأستاذة المغربية رجاء شرقاوي المرسلي المتخصصة في فيزياء الطاقة العالية والفيزياء النووية والوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون مباركة بوعيدة ورئيسة أرباب المقاولات التونسية وداد بوشماوي ورئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب مريم بنصالح شقرون.

ويحفل برنامج هذه الدورة بالعديد من المداخلات والنقاشات التي تهم وضعية المرأة الإفريقية، حيث سيكون الجمهور صباح الجمعة 15 ماي مع كلمة ترحيبية لمديرة ومنتجة مهرجان كناوة وموسيقى العالم، تليها مداخلتين لكل من: رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس الأزمي، وأندري أزولاي مستشار جلالة الملك، أما المائدة المستديرة (1) ،فستتمحور حول موضوع" الأسرة في تطور"، من تسيير المؤرخة " صوفي بيسيس"، ومشاركة كلا من: فاطمة صديقي، أستاذة بجامعة فاس، مريم بابا أحمد، باحثة أنتروبولوجيا، أدجيراتو فاتو نديايا ، مساعدة ممثلة هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالنساء بنيجيريا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

في حدود الساعة 11 صباحاً، يلتئم الجمع في مائدة مستديرة (2) حول موضوع "النساء والإبداع"، من تسيير الكاتب والمترجم المعطي قبال، بمشاركة كلا من: عايسة ضيون، مبدعة ومؤسِّس "عايسة ضيون تيسي" ، "أوا مايطي"، مبدعة ومديرة مهرجان داولابا، نجية مهادجي، فنانة تشكيلية، غانيا موفوك، صحافية مستقلة، "عايساتو مبودج"، برلمانية، رئيسة لجنة الثقافة والاتصال بالجمعية الوطنية، رئيسة مقاطعة بامبي، أما السبت 16 ماي، فسيكون الموعد مع المائدة المستديرة (3) في موضوع "البروز المهني الجديد للنساء"، تحت إشراف نادية صلاح، مدير تحرير مجموعة إيكو- ميديا، ومشاركة كلا من: وداد بوشماوي، رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية، أومو سنغاري، مغنية، مناضلة ومقاولة، مريم بنصالح شقرون، رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، رجاء الشرقاوي المرسلي، أستاذة بجامعة محمد الخامس بالرباط ،حائزة على جائزة لوريال / اليونسكو الخاصة لسنة 2015 للنساء في العلوم.

المائدة المستديرة رقم (4): "النساء والسياسة"، تحت إشراف نجاة معلى امجيد، طبيبة أطفال وخبيرة لدى هيئة الأمم المتحدة في حقوق الأطفال ومؤسِسة جمعية بيتي المغربية، بمشاركة كلا من: إربيحة عبد الودود، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريطانيا، سهير بلحسن، رئيسة شرفية للفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان، مباركة بوعيدة، وزيرة منتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، أمال العامري، نائبة الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل، أمينة السلاوي، رئيسة الوداية المغربية للمعاقين .

http://www.awassim.com/sections/%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%8A/a18309/%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%B1%D8%A9

الفرق بين مستشار الملك ورئيس الحكومة والصحفي في المغرب

حميد المهدوي بديل

تأملوا هذا الكلام الخطير جدا، لعبد الإله بنكيران، أمين عام حزب "العدالة والتنمية"، والمتداول، اليوم، بشكل واسع على الصفحات الإجتماعية، على خلفية تصريحات أدلى بها الأمين العام لحزب "الاستقلال" حميد شباط، مؤخرا، لإذاعة "ميد راديو" قال فيها شباط: "عندما جرى تعيين بنكيران استقبلني في مكتبه بتزامن مع تعيين فؤاد عالي الهمة في الديوان الملكي، فخاطب بنكيران الهمة قائلا السي فؤاد، انت هبة من عند الله، انت أكرمنا بك سيدنا، وحنا نتعاونوا وما تديش عليا يلا سمعتي شي تصريح ولا قريتي فشي جريدة، راه غير كنكون خارج الموضوع وأنا منفعل، وغنخدموا اليد فاليد".

يقول بنكيران، في كلامه الخطير للغاية عن الهمة، والذي يتضمنه الشريط أسفله: "لم يستطع أن يهزمنا رغم علاقته بالملك، بل حتى وهو وزيرا منتدبا في الداخلية، وبعد أن رأى الإخوان ينتخبونني على رأس الحزب، سارع إلى تأسيس حزب، في بضعة شهور، ومع ذلك تصدر نتائج الانتخابات، بعد أن وُضِعت وسائل الدولة رهن إشارته، ثم كسروا تحالفاتنا في الدار البيضاء مع ساجد، الذي سيرنا معه هذه المدينة لمدة ست سنوات، فكسروا لاحقا تحالفاتنا في طنجة ووجدة والرباط وسلا، قبل أن يحيكوا الألاعيب لجامع المعتصم، ويلفقوا له ملفا مفبركا، فأدخلوه للحبس، وكل ذلك ليقنعوا المستشارين ورجال الأعمال والموظفين بعدم الاقتراب من حزبنا".

ماذا يعني هذا الكلام؟ يعني، بحسب بنكيران، أن الهمة استغل نفوذه وصداقته بالملك لتفكيك تحالفات حزبية خاصة بعمادات عدد من المدن الكبرى، بل والأخطر والأفظع، أنه بحسب نفس المتحدث، فبرك ملفا لمواطن "بريء" وأدخله للحبس، "ظلما وعدوانا" !

إذن نحن أمام كلام في غاية الخطورة، صادر عن مسؤول حزبي كبير، مما يقتضي إعمال القانون معه، فإما أن بنكيران يفتري على الهمة كذبا ويتحدث عن تصرفات تكتسي وصفا لجريمة لا وجود لها في الواقع، فيكون بذلك تحت طائلة المساءلة القضائية طبقا للفصل 264، من القانون الجنائي المغربي، الذي يعتبر إهانة، ويعاقب بهذه الصفة، قيام أحد الأشخاص بتبليغ السلطات العامة عن وقوع جريمة يعلم بعدم حدوثها أو بتقديم أدلة زائفة متعلقة بجريمة خيالية، وكذا طبقا للفصل 445 الذي يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وغرامة من مائة وعشرين إلى ألف درهم كل من أبلغ بأية وسيلة آكانت، وشاية كاذبة ضد شخص أو أكثر ، وهما الفصلين الذين بموجبهما يوجد اليوم ناشطين من حركة 20 فبراير في الحبس، وهما وفاء شرف القابعة بسجن طنجة وأسامة حسني القابع في سجن عكاشة بالدار البيضاء.

في ملف كريم لشقر تتابع الإدارة العامة للأمن الوطني صحفيا، بتهمة "الوشاية الكاذبة والتبليغ عن جريمة يعلم بعدم حدوثها وبإهانة هيئة منظمة"، وهل هناك إهانة أكبر من إهانة المؤسسة الملكية ووزارة الداخلية، بادعاء أن شخص استغل قربه من الملك وعمله داخل هذه الوزارة لإفشال تحالفات حزبية لرئاسة جماعات وعمادات بعض المدن وإلوقوف وراء تلفيق وفبركة ملف لإدخال مسؤول جماعي "بريئ" إلى السجن لتشويه صورة حزب سياسي معترف به، من قبل الدولة نفسها، طبعا إذا صحت وشاية بنكيران.

تصوروا مستوى العبث الذي وصلت إليه الدولة المغربية، بوشعيب أرميل، وهو رئيس جهاز الأمن الوطني، المعين من قبل الملك، يقاضي صحفيا، فقط لأنه نقل خبرا عن مواقع إلكترونية والجمعية المغربية لحقوق الانسان والوكيل العام السابق لدى استئنافية الحسيمة، والأفظع بل والسخافة التي ما بعدها سخافة أن دفاع أرميل يسأل الصحفي في الجلسة الأخيرة ليوم 4 ماي، لماذا نشرت خبرا منشورا؟ والأحرى أن يجيب عن سؤال الصحفي: لماذا لم تقاض، الذين نقل عنهم الصحفي الخبر !؟ علما أن الملك يقول "المغاربة عندي سواسية"، فأي مصداقية يترك أرميل، اليوم، للخطاب الملكي مع هذه المتابعة، التي تكفي لوحدها بإسقاط حكومة لو وجدت برلمانا أصيلا ونخبة أصيلة ومعارضة تعرف من أين "يؤكل الكتف" في إطار تدبير الصراع من أجل الوصول إلى السلطة لبناء الديمقراطية.

وأي مصداقية بقيت لشعار دولة الحق والقانون والحريات وحقوق المواطنين، التي يسهر الملك على حمايتها، وفقا لما ورد في الفصل 42 من الدستور؟ أين نحن من سمو القانون الذي يطبق على البعض ويستبعد في مواجهة البعض الآخر؟ هل بهذه الإزدواجية نؤسس للمواطنة؟ أين نحن من ربط المسؤولية بالمحاسبة ؟ أين نحن من المساواة؟

في الدول التي تحترم شعوبها والقانون، يكفي فيها تبادل اتهامات بين نائب رئيس الوزراء بولند ارينج ورئيس بلدية العاصمة التركية مليح غوجك، شهر مارس من السنة الماضية لمثول الجميع امام القضاء، وإذا وُجهت اتهامات للأجهزة الأمنية في بريطانيا بشأن تورط في تعذيب مواطنين احتجزوا في دول أخرى فإن الحكومة لن تستثن من المساءلة، وحتى إذا كان المتهم يحمل اسم جاك شيراك بصفته رئيس دولة فرنسا سابقا، فإنه ليس فوق القانون، إذا اتهم بتوظيف أشخاص خارج القانون والمشروعية حتى وإن كان هذا الفعل يعود لسنوات بعيدة.

وفي المغرب الحبيب، يتحدث رئيس الحكومة عن استشهاد زميله عبد الله باها، ويتَّهِم صراحة الرجل الثاني في حركة "التوحيد والإصلاح" محمد الهيلالي، حميد شباط بالتسبب في وفاة باها، ويحمل "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، وهو مؤسسة رسمية، صراحة السلطات المغربية مسؤولية وفاة رشيد الشين في "آسا" وكمال العماري في آسفي، ويُظهر شريط فيديو رجال شرطة يضربون الراحل كريم الشايب، والأخطر من كل ما سبق، أن رئيس الحكومة المعين من طرف الملك يتهم المستشار الملكي، المكلف بملفات الأمن والإعلام والسياسة، حسب ما يذهب إليه عدد من المراقبين...بتدمير تحالفات الأحزاب داخل عمادات، بل ويا للفظاعة، التي ما بعدها فظاعة، يتهمه بإدخال مسؤول حزبي "بريء" إلى الحبس، ولا يفتح تحقيق في كل هذه الاتهامات، ولا يحال أحد على المتابعة، وحين يقوم صحفي بعمله العادي جدا في نقل خبر، نقلته قبله العديد من المواقع الإلكترونية، بل وينقل تصريحات لمسؤولين، تشهد الدولة المغربية على كفاءتهم وأهليتهم، آنذاك فقط تهتز غيرة الدولة على القانون وهيبة مؤسساتها، لتقرر متابعة الصحفي، فقط لأنه رفض أن يخون رسالته، اللهم إن هذا لمنكر، اللهم إن هذا لمنكر....

http://badil.info/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%88%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%88/

الأستاذ محمد المرابط يكتب عن: الإجهاض والفعل النقدي للطلبة.. من مقترب حقوق الإنسان إلى المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي

محمد المرابط

برؤية مشتركة، نظم نادي حقوق الإنسان بكلية الحقوق بطنجة (المندرج ضمن نسيج النوادي الحقوقية بالمعاهد العليا والمؤسسات التعليمية التي تسهر عليها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة–تطوان)، وماستر النوع وحقوق النساء بين ضفتي المتوسط، بنفس الكلية، مساء متم شهر أبريل 2015، لقاء علميا حول الإجهاض، لفائدة طلبة الماستر والإجازة، أطرته في الجانب الطبي الدكتورة الزهرة بلفقيه، اختصاصية طب النساء، وفي القانون الجنائي المقارن أطره الدكتور عبد الله أونير، أستاذ القانون الخاص والعلوم الجنائية ومنسق الماستر المذكور، وفي الجانب الفقهي، أطره عبد ربه.

سأعتمد صيغة مغايرة لنمط الكتابة في موضوع اليوم، حيث سيكون التئام هذا اللقاء، في حضن أكاديمي وبفعالية حقوقية، مناسبة لتأملات في قياس نبض الطلبة والفعل المؤسسي والبيداغوجي. لذلك فاستحضار مساهمة الطلبة في التسيير والنقاش من منطلق الوظيفة الأكاديمية لمؤسساتنا العليا، ودينامية المقترب الحقوقي، لنوادي حقوق الإنسان في الفعل العقلاني للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في إشاعة القيم الكونية لهذه الحقوق، ودوره في إنجاح استحقاقاته في تأهيل المنظومة القانونية على أرضية هذا الانشغال، ومختلف أوجه الحكامة ذات الصلة. وكذلك إخضاع مداخلتي للتشخيص البيداغوجي، كل هذا سيساهم في انصهار ما تفرق في بوتقة واحدة.

لقد كان النقاش هادئا ورصينا، أبان فيه الطلبة، مغاربة وجنوب الصحراء وجزر القمر، على حيوية في طرح تساؤلات تنفذ إلى عمق الإشكالات، بكل حرية واقتدار. وهذا الأمر يحسب للرصيد العلمي لأي مؤسسة تسهر من خلال مؤطريها على تمتين جبهة السؤال، وإخضاع كل الرؤى للتدقيق العلمي والمنهجي.

أعتقد أن هذا المناخ المثمر، هو من باب رد الفضل لأهله، متشبع بدائرة أكبر من الهدوء، وفرها التدخل المبكر لصاحب الأمر/ أمير المؤمنين، الذي وأد في المهد حسابات النفخ في رماد الفتنة، فوفر بذلك الأجواء المناسبة لمطارحة هذا الموضوع، على المستوى الرسمي وخارجه، بمقاربة تشاركية تحمل هاجس الإصغاء لمتطلبات الإصلاح. وأنا إذ أنوه بهذا الحس الاستباقي، أستحضر مناخ النقاش المشحون وانقسام المجتمع حول الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، وقد كنت أحد الفاعلين في هذا النقاش وأحد المشاركين في مسيرة الرباط، في مقابل مسيرة الأصولية بالدار البيضاء. وأديت ثمن هذا الانخراط، بأن أوقف الأستاذ إدريس خليفة عميد كلية أصول الدين بتطوان، الإشراف على أطروحتي الجامعية. ولا ننسى في هذا السياق رسائل التهديد بالتصفية الجسدية. ما هو جدير بالتنويه أنه كلما تدارك صاحب الأمر الأمة في الوقت المناسب، كلما كان ذلك لصالح أفق التعبئة الوطنية على أرضية الانشغالات الحقيقية للإصلاح، وبما يلزم من ضبط دقيق للتوازنات الضرورية للفعل الجماعي الهادف.

تحيلنا مساهمة نادي حقوق الإنسان في هذا اللقاء، على إشراك صاحب الأمر لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى جانب وزيري الأوقاف والعدل بخصوص تعديلات موضوع الإجهاض. وهذا الإشراك دال من وجهين:

أ– بمنهجية مغايرة للجنة تعديلات مدونة الأسرة، أوكل صاحب الأمر النظر في شأن تعديلات موضوع الإجهاض، إلى قطاعين حكوميين معنيين بالقانون والدين، وإلى مؤسسة وطنية دستورية مستقلة معنية بحقوق الإنسان. من هنا تكون مسؤولية المجلس الوطني لحقوق الإنسان جسيمة إذا أخذنا علما بالمنتوج الأصولي والمحافظ للقطاعين الحكوميين. ليس على مستوى المضامين التي يمكن أن يتم التوافق حولها، بل على مستوى المصطلح والتبويب القانوني اللذين سيحتضنان هذه التعديلات. لأن الأمر مرتبط في النهاية، بفلسفة التشريع. هل ستندرج ضمن المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي لصاحب الأمر، أم خارجه؟

ب– إشراك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أمر من صلاحيات أمير المؤمنين، هو رسالة للسلطة الحكومية لإشراك هذه المؤسسة الوطنية، من الباب الواسع، فيما يندرج ضمن صلاحياتها التشريعية. ولإنجاح هذا الدور لا بد للمجلس من نوافذ أخرى يطل بها على ما هو أعمق من ذلك، وأعني العلاقة التفاعلية بين تغيير الذهنيات وتغيير العادات والأعراف والقانون. وفي صلب هذه الجدلية يكمن تنسيب النظر إلى الكلمات والأشياء من خلال الإصغاء لتشكل المفاهيم وتطورها، وربط تغيير الأحكام بتغيير الأحوال. ما أضمر فيه القول هو ضرورة انشغال المجلس بهذا الأفق من خلال شراكة

وظيفية مع الرابطة المحمدية للعلماء، وبمسحة الرؤية المنفتحة للأستاذ أحمد عبادي. فتجسير الهوة بين ما يعتبر شرعا وما يعتبر قانونا، وما يعتبر خصوصية وما يعتبر قيما كونية، بما في ذلك فضح الزيف الذي يدخل هذه الأزواج المتقابلة بفعل التنميط الأصولي، هو أمر في غاية الأهمية للرؤية الانسيابية في الإصلاح.

لقد سبق لي أن تمنيت من خلال مقال "مطلب الاجتهاد في ظل مأزق الحاكمية"، بـ "الأحداث المغربية" 5/2/2014، على الرابطة المحمدية للعلماء، بالنظر إلى اعتبارات مواجهة من يعتبر خارج السياق، أن آيات القتال قد نسخت آيات الرحمة. وبالنظر أيضا إلى "خميرة" الرصيد النوعي لندواتها العلمية، "أن تشتغل هذه الخميرة على دفتر المطالب الحقوقية لكل الفئات التواقة للعدل. وقبل ذلك إنجاز قراءة في الناسخ والمنسوخ باعتبار السياق، لتكون بذلك مؤسسة الرابطة قوة اقتراحية ذات مصداقية لدى جميع الفرقاء، بسد الفراغ أولا في شبكة الإنصات والتواصل العمومي، والاستجابة ثانيا لانتظارات بلد رائد في المقاصد، وفي عهد مستوعب لآمال المغاربة في العزة والكرامة. وتنبع هذه المطالبة من ثقافة التكامل بين المجتمع والدولة في مطارحة القضايا الجوهرية للأمة". وقبل ذلك ختمت مقال: "نزوع التكفير اعتداء على رحمة الله الواسعة"، بـ "الأحداث المغربية" 23/1/2014، وأنا أقف على عينات من التراث ترفض تكفير عوام المسلمين والتضييق على رحمة الله، بالقول: "فما أحوجنا اليوم إلى من يطور هذه الخميرة باجتهادات تأخذ في الاعتبار مفهوم الوطن والمواطنة والجوار الإنساني، في ظل المنتظم الدولي والقيم الكونية، تحمي بها رحمة الله الواسعة من التضييق والمصادرة، وتحمي بها المشترك الإنساني في الداخل والخارج. ولنا في منظومة التصوف المغربي خميرة أخرى، مما ينهض بجانب من هذا المشروع التربوي الإصلاحي. لكن من سيتولى ذلك، أمام هذه الاستقالة ممن هم في موقع التبليغ والفتوى؟".

ولإدراك متعة المتابعة في هذا الجانب أنه في الوقت الذي قبل فيه صاحب الأمر النظر في تعديلات قانون الإجهاض، وحسم في زاوية النظر إليه، وجدنا من هو محسوب على المؤسسة الدينية وعلى أمواج الأثير يعتبر أن الموضوع حرام وأنه لا اجتهاد مع النص، والحال أن علة الحكم في الموضوع عقلية وليست نصية، وبالتالي يخضع لحكم المصلحة. ورحم الله علماءنا الذين كانوا يسطرون ما يعتبرونه الموقف المبدئي للشرع، لتكون خاتمة مطاف قولهم: "الضرورات تبيح المحظورات".

اخترت عنوانا لمداخلتي: "الإجهاض: موضوع بالاجتهاد في اكتمال مستمر"، لكن لتفكيكه وإعادة بنائه اعتمدت منهجية أخرى، وهي لا تختلف عن منهجية "السبر والتقسيم" التي اعتمدتها في المقالات الثلاثة في سياق المساهمة في النقاش العمومي حول الموضوع. وهي للتذكير: "الإجهاض في المذهب المالكي من مدخل ضبط مسالك النقاش"، و"الإيقاف الطوعي للحمل بين التأويل الفقهي والترسيم القانوني"، و"الإيقاف الطوعي للحمل من تغيير المعنى إلى تغيير المبنى". هذه المرة اعتمدت، ونحن في مقام تربوي منهجية "التدلي والترقي" من "سَنن المهتدين في مقامات الدين"، لأبي عبد الله محمد المواق الغرناطي.

اعتمدت في "منهج التدلي"، الانطلاق من أعلى محطة لتشكل موضوع الإسقاط من خلال كتب النوازل، كفتاوى البرزلي والونشريسي وعليش، ثم الانتقال إلى شواهد هذا الاكتمال النسبي من كتب الفقه، وهي مشروطة بسياقات داخلية لأبواب الدية والعزل والعتق، ثم الانتقال إلى مسرد أطوار الجنين في القرآن والسنة كمستند لما قررته ألأبواب الفقهية من أحكام.

واعتمدت في "منهج الترقي"، الانطلاق من النصوص المرجعية قرآنا وسنة، حيث تبين أنها جاءت في معرض بسط قدرة الله في الخلق والبعث وما بينهما من قدره وقضائه، وبالتالي فهي لا تنشئ أحكاما. ثم الانتقال إلى الأبواب الفقهية، حيث تبين أن حضور الجنين هو لسياقات مغايرة لانشغال اليوم، وأن ضروب الأجنة مرتبط بموقع الأم من الإسلام والحرية، وطرحه مرتبط باستحقاق الأم الدية واستحقاق الحرية. وأن موقعه في الدية ما دون النفس، تتموضع بين دية النفس ودية الأطراف. وعندنا في المذهب حسب قواعد المقري، "قال مالك: الجنين جزء من الأم، ففيه عشر قيمة الأم. وقال النعمان ينفرد بنفسة(..) وقدر الصحابة الغرة بدية الموضحة"؛ أي دية جروح ما دون النفس من الأعضاء، وفيها نصف عشر الدية. ثم الانتقال إلى النوازل التي بدأ معها الموضوع يتشكل بالتدريج باستصحاب أحكام الأبواب الفقهية بدون إخضاعها للسبر والتقسيم. لكن بدأت تستقر هذه الأحكام في أبواب فقهية لا ترتبط بالجنايات، بل مرتبطة بالأسرة، حتى وإن تضمنت أحكاما جنائية.

فأبو القاسم البرزلي (ق:9هـ) أشار إلى الموضوع في مسائل الرضاع، وتحت مسمى إخراج ما حصل من الماء في الرحم. ووقف عليه أحمد الونشريسي (ق:10هـ) تحت مسمى إسقاط الجنين، في نوازل النكاح. وأفاض فيه القول أبو عبد الله محمد عليش (ق:13هـ)، إلى جانب استعمال دواء منع الحمل، في مسائل النكاح، تحت مسمى إسقاط ما أمسك الرحم من المني.

هذا التراكم يجعلنا اليوم في مقامات الترقي أمام ثلاثة استحقاقات:

أ: حصر الحالات الموجبة للإيقاف الطوعي للحمل ((ivg، تستحضر مكتسبات الطب، ومختلف إكراهات الحمل غير المرغوب فيه .

ب: تغيير المصطلح الناظم لهذه العملية، إذ يستحسن تجاوز مصطلح الإجهاض، وهو مترجم من المصطلح الغربي avortement، كما تم تجاوزه في الغرب نفسه.

ج: تغيير التبويب القانوني من القانون الجنائي إلى مدونة الأسرة، مراعاة لاستقرار هذا الموضوع في ملمح تشكله، في كتب النوازل، في باب النكاح.

أعتقد أن توليفة انفتاح العقل الطلابي على ضروب المساءلة والنقد، وحرص المؤسسة الجامعية من خلال انفتاحها على تنمية رصيدها الأكاديمي، وحرص المجلس الوطني من خلال أذرع فعله الميداني على النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وحرص المداخلات الثلاثة على التقيد بضوابطها الطبية والقانونية والفقهية. كل هذا يمثل النبض المتكامل للتغذية الراجعة للمناخ الصحي الذي أريد له أن يطبع النقاش العمومي حول تعديلات موضوع الإجهاض. ويبقى في أفق الانتظار، أمل التقاط هذا النبض المتكامل، وبكل ما يلزم من عنفوان المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي.

أنفاس بريس : محمد المرابط، أستاذ باحث أرسل إلى صديق

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/20777-2015-05-11-05-29-01

"حلم" يتوج بكبرى جوائز الفيلم الحقوقي والتربوي ببني ملال

حاز فيلم "حلم" لمخرجه محمد الذهبي عن ثانوية المختار السوسي-الفقيه بنصالح على الجائزة الكبرى لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي في نسخته الثانية، والمنظم يومي 9 و10 ماي 2015، من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة، بشراكة مع أكاديمية التربية والتعليم بجهة تادلة أزيلال، وهو الفيلم الذي يحكي قصة فتاة قروية كل حلمها الالتحاق بالمدرسة كباقي أقرانها من الصبيان، وهو ما سيتحقق لها بعدما ظلت متشبثة بأمل الدراسة .

وقد أبرز مخرج الفيلم على أنه حاول التركيز على مشاعر بطلة الفيلم التي مثلت دورها التلميذة هند الذهبي، والتي نالت بدورها تنويها من قبل لجنة التحكيم التي ترأسها المخرج السينمائي عادل أقليعي، وذلك مناصفة مع التلميذة مونية متوكل عن فيلم "الوردة المكسورة" لمخرجه عبد الصمد آيت بوقباين عن ثانوية المحمدية الإعدادية-بني ملال، والذي حاز بدوره على جائزة أحسن إخراج، مناصفة مع فيلم "متاهات افتراضية" عن ثانوية محمد الخامس التقنية-بني ملال لمخرجه مصطفى الصلعي.

كما فازت بطلة فيلم "الوردة المكسورة" التلميذة إبتسام علوي بجائزة أحسن دور نسائي، فيما عادت جائزة أحسن دور رجالي لبطل فيلم "على حد البصر" للتلميذ شرف الدين مجاهد عن ثانوية حطان-خريبكة، فيما نال تنويه لجنة التحكيم التلميذ زين العابدين حنفي بطل فيلم "أنا خارج" عن ثانوية موحا أوحمي-بني ملال، لمخرجه محمد أخرقي والذي حاز كذلك على جائزة لجنة التحكيم.

هذا ونوهت لجنة التحكيم بالفيلم الوثائقي "سكينة" عن ثانوية الموحدين-خريبكة لمخرجه محمد عنق، وكذلك فيلم "أريد" عن ثانوية ابن ياسين-خريبكة لمخرجب محمد حبيب الله. كما نوهت بأفكار متميزة لفيلمي "يوم في حياة متشرد" عن الثانوية المحمدية الاعدادية-بني ملال، لمخرجه رضوان اكناي، وفيلم "مستقبلي حق من؟" عن ثانوية طارق ابن زياد-خريبكة، لمخرجه مراد بيتيل.

نسخة هذه السنة عرفت عرض 19 فيلمًا حقوقيا وتربويا، من إنتاج نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة، زيادة على تنظيم لقاء مفتوح مع رئيس لجنة التحكيم ومخرج فيلم الإفتتاح "مأساة العائلة الواحدة"، بالإضافة إلى جلسة لتبادل التجارب بين مختلف المشاركين، وهي المناسبة التي أنصتت فيها اللجنة المنظمة إلى جميع الملاحظات والاقتراحات. وقد تميّزت الأفلام المعروضة بإبداع كبير، وحس فني و وعي حقوقي نال إشادة لجنة التحكيم.

http://www.khouribgapress.com/%D8%AD%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%A7/

http://atlas24.ma/news235.html

مصيبة..وزير العدل ورئيس حكومة المغاربة يدافعان عن قانون الغاب

اشتعلت القاعة التي احتضنت ندوة فكرية نظمها حزب ''الحركة الشعبية''، حول موضوع مسودة مشروع القانون الجنائي، بعد أن اصطف وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، إلى جانب رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، ضد **محمد الصبار، لأمين العام لـ"المجلس الوطني لحقوق الانسان**''، بعد أن دافعا على ''قانون الغاب'' في قضية الخيانة الزوجية، بدل إعمال القانون.

وقال الصبار خلال مداخلته ''إنه سيلجأ للنيابة العامة أو سيُقدم على تطليق زوجته في حال ضبطها تخونه مع شخص آخر''.

تصريح الصبار، أثار حفيظة عبد الاله بنكيران، الذي سأله باستغراب: '' اذا وجدت زوجتك مع رجل في الفراش، مادا ستفعل؟''، فأكد له الصبار مرة أخرى أنه سيتقدم للنيابة العامة أو سيطلق زوجته، فرد عليه بنكيران: ''أن يجد الرجل زوجته مع شخص آخر في فراشه، هذا ليس استفزازا؟''، قبل أن يضيف بنكيران:'' اسمح ليا .. مازال مامتش فينا النفس لهاد الدرجة''.

من جهته سخِر مصطفى الرميد، من وجهة نظر الصبار، بقوله : ''مزيان نلقاو بحال هاد الناس المثاليين، وببرودة الدم، تلقى مراتك مع شي حد فالفراش، وتسد عليهم الباب ببرودة دم وتخليهم اكملوا وتمشي للنيابة العامة''.

http://www.kabarpress.com/2015/05/10/%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%88%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9/

بني ملال–خريبكة : "جامعات شعبية لحقوق الإنسان" طيلة شهر ماي

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة الدورة الأولى للجامعات الشعبية لحقوق الإنسان بالجهة، تحت شعار "جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها"، وذلك بتنسيق مع نيابات وزارة الشباب والرياضة بأقاليم بني ملال، أزيلال، الفقيه بنصالح، خريبكة وخنيفرة، طيلة شهر ماي 2015، بدور الشباب التابعة لأقاليم الجهة.

وتهدف هذه المبادرة، التي ستكون مفتوحة أمام جميع المواطنات والمواطنين، إلى الارتقاء بالوعي الحقوقي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا تعزيز تعبئة مختلف الفعاليات الحقوقية والجمعوية والثقافية والتربوية لهذا الغرض.

وستقدم هذه الجامعات على شكل دروس ومحاضرات تنتظم في شكل حصص أسبوعية، يؤطرها أعضاء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أساتذة جامعيون، نساء ورجال القانون (قضاة، محامون)، أساتذة التعليم الثانوي، وفعاليات حقوقية وجمعوية متخصصة. وسيتم خلال هذه الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان إلقاء 44 محاضرة حول "مبادئ وقيم حقوق الإنسان"، "المرجعية الدولية لحقوق الإنسان"، "الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان" و"الحقوق الفئوية"، ب 11 دار للشباب بأقاليم الجهة. ومن المرتقب أن يستفيد من فعالياتها أزيد من 1200 مواطنة ومواطن.

وتأتي مبادرة تنظيم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان في إطار جهود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في كل الأوساط الشعبية بالجهة. كما تندرج في إطار تفعيل استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأفراد والجماعات وتمكين عموم المواطنات والمواطنين من تملك مقومات ومبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

http://www.hakaikpress.com/%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%B7%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D9%8A_a3402.html

http://alwahda.info/news10932.html

http://alhodhode.com/?p=18173

http://madar24.net/news12916.html

http://www.saaanews.com/2015/05/01.html

http://aljassour.com/index.php?news=9135

http://www.alampress.info/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%B7%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D9%85/

AL BAYANE

12262/6

Sebbar, secrétaire général du CNDH

La consolidation de la démocratie sociale tributaire du renforcement de la représentativité des femmes

La consolidation de la démocratie sociale et la protection des acquis économiques des femmes sont tributaires du renforcement de la représentativité des femmes aux élections professionnelles, a affirmé le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar.

Lors d'une allocution prononcée à l'occasion d'un colloque national, organisé, samedi à Casablanca, par l'Union Progressiste des Femmes du Maroc en partenariat avec le CNDH sous le thème "la représentation des femmes aux élections professionnelles renforce sa position syndicale et rend justice à son rôle économique et social", M. Sebbar a indiqué que le renforcement de la participation de la femme au niveau du corps électoral contribuera à l'amélioration de ses conditions de travail et de sa participation à la gestion de la chose sociale, ajoutant qu'en tant qu'institution de protection des droits de l'Homme, le CNDH oeuvre à renforcer la représentativité professionnelle des femmes notamment au niveau de l'administration et des commissions paritaires du personnel.

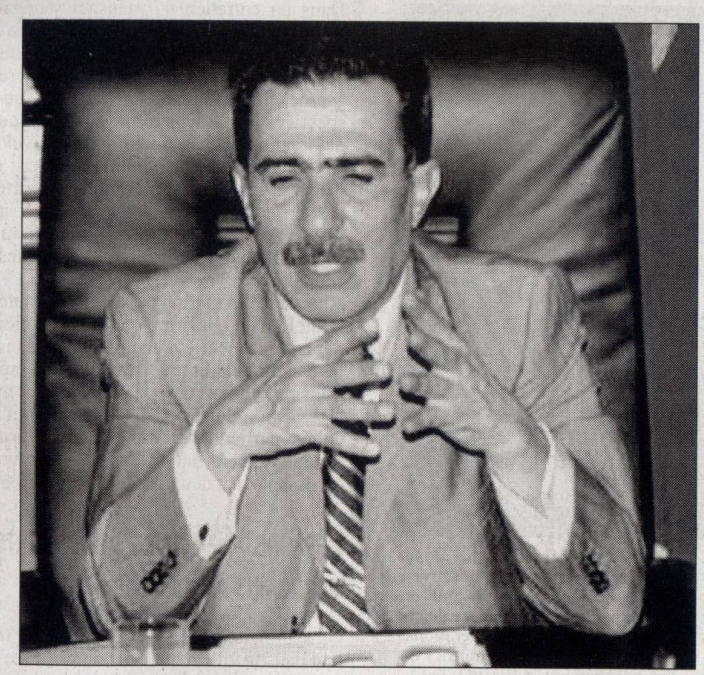

De son côté, la présidente de l'Union Progressiste des Femmes du Maroc, Amal Omari, a souligné que ce colloque intervient dans le cadre des rencontres de formation et de sensibilisation initiées par l'Union Marocaine du Travail (UMT) en préparation des élections professionnelles de 2015, ajoutant que l'objectif de cette rencontre est de rapprocher les femmes employées des aspects technique, procédurale et juridique de ces échéances et les sensibiliser à l'importance de la promotion de la démocratie participative et ses impacts sur la représentativité des femmes aux niveaux professionnel et politique.

Dans un document présenté sur les élections professionnelles et le renforcement de la participation de la femme syndical aux institutions représentatives des salariés, elle a indiqué que le pari réside dans la nécessité de consacrer l'approche genre et la mise en œuvre des dispositions de la constitution relatives à l'égalité et à l'équité, le but étant de renforcer la représentation des femmes dans les listes électorales de tout secteur professionnel.

Chiffres à l'appui, Mme Omari a précisé que la représentation des femmes aux niveaux des délégués du personnel et des syndicats ne dépasse guère les 19 pc à l'échelle nationale, appelant les instances de la société civile à jouer pleinement leur rôle dans l'encadrement syndical et juridique des salariés et à concrétiser des stratégies communes à même de consacrer les droits de la femme sur les plans économiques et social.

Le programme de ce colloque a comporté des exposés sur l'importance de la participation des femmes au sein de l'entreprise et aux commissions paritaires et la nécessité de mettre en place des stratégies pour promouvoir les droits des femmes au sein du milieu professionnel.

Crimes d'honneur

"Accepteriez-vous de trouver un homme dans votre lit conjugal avec votre femme légitime dans ses bras? Allez-vous accepter ce fait, le digérer et vous abaisser au point d'être humilié ? » Le regard broussailleux, les lèvres tremblantes de colère et drapé de cet honneur qui ne devrait pas conduire en prison le conjoint cocu mais meurtrier quand même, Abdelilah Benkirane est formel. Le crime d'honneur n'est pas vraiment un crime. Question d'humiliation. Question de dignité aussi que le chef du gouvernement place dans le lit conjugal. On savait M. Benkirane colérique, sanguin, emporté. On sait désormais qu'il est aussi capable de commettre l'irréparable sur un coup de sang et de plaider les circonstances atténuantes.

« Accepterais-tu de trouver un homme dans ton lit avec ta femme ? ». C'est bien cette question que A. Benkirane, le deuxième personnage du Royaume, a posée au **secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme** au cours d'une table ronde sur l'avant-projet du Code pénal organisée par le Mouvement populaire. Ce n'est pas une question piège. C'est une question triviale censée terroriser et faire taire ce défenseur des droits humains qui est résolument contre le maintien des crimes d'honneur et de la bienveillance dont ils bénéficient dans le projet de Mustapha Ramid. Le meurtre de l'amant de sa femme est dans le pack des islamistes au pouvoir entre le jeûne du Ramadan, les rapports sexuels halal, la non interruption volontaire de grossesse et la peine de mort. Au moins, il n'y a pas tromperie sur la marchandise. Jamais le PJD n'a prétendu défendre les libertés individuelles.

« Au lieu de tuer l'amant de ma femme, j'irais porter plainte devant le Parquet. Les crimes d'honneur n'ont pas de place dans notre société", a répondu froidement le SG du CNDH au chef du gouvernement. Belle leçon de civilisation, de démocratie et de respect des droits de l'Homme face au Moyen Age que nous promettent les ouailles de Benkirane.

Élections professionnelles

Le CNDH et l'UMT plaident pour un rôle accru de la femme

15 6 3 1 17

L'Union marocaine du travail (UMT), à travers sa section féminine, l'Union progressiste des femmes du Maroc, en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a organisé, samedi, un débat sur la question : «La représentativité de la femme aux élections professionnelles renforce sa position syndicale et rend justice à son rôle économique et social».

Page 4

LE MATiN.ma

Combat pour la parité

Le CNDH et l'UMT plaident pour un rôle accru de la femme dans les élections professionnelles

1T631/14

Le CNDH et l'UMT ont organisé une journée de réflexion consacrée aux moyens susceptibles de renforcer la place de la femme lors des prochaines élections professionnelles.

En 2009, sur 21.028 délégués élus, les femmes n'ont pu décrocher que 19% des sièges.

«Chaque liste de candidature ne peut comporter deux noms successifs de candidats du même sexe». Ce qui veut dire que chaque liste doit comporter, alternativement, des noms de femmes et d'hommes ou vice-versa. C'est là une exigence mise en avant par la loi organique relative à la Chambre des conseillers, à travers un petit alinéa de l'article 24, pour l'élection de la catégorie des représentants des salariés à la deuxième Chambre. Cependant, en ce qui concerne les élections professionnelles, aucune disposition similaire n'est prévue pour encourager l'élection des femmes parmi les représentants des salariés dans le secteur privé ou au sein des commissions paritaires dans le secteur public. Partant de cette réalité, l'Union marocaine du travail (UMT), à travers sa section féminine, l'Union progressiste des femmes du Maroc, en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a organisé, samedi, un débat sur la question. «La représentativité de la femme aux élections professionnelles renforce sa position syndicale et rend justice à son rôle économique et social», tel était le thème choisi pour ce débat. Intervenant à cette occasion, le secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, a rappelé les recommandations du CNDH contenues dans le mémorandum intitulé «Quarante-cinq recommandations pour des élections plus inclusives et plus proches des citoyens» (publié en mars dernier). En effet, dans ce document, a-t-il dit, le Conseil considère, dans la perspective de l'organisation des élections professionnelles, que le renforcement de la représentation des femmes au niveau de la catégorie des représentants des salariés à la Chambre des conseillers, demeure tributaire de leur représentation au niveau du collège électoral national de cette catégorie. «Il recommande à cet égard de prévoir des mécanismes d'action affirmative en vue de renforcer la représentation professionnelle des femmes au niveau des délégués des personnels dans les entreprises, des représentants du personnel aux commissions du statut et du personnel des entreprises minières et des représentants des fonctionnaires au sein des commissions administratives paritaires», est-il souligné dans le document du CNDH. Or, il faut le dire, aujourd'hui il est trop tard pour agir à ce niveau, puisque les textes législatifs sont déjà publiés et la date du scrutin est connue (à partir du premier juin dans le privé et le 3 juin dans le secteur public). La balle est donc dans le camp des syndicats qui devront favoriser les candidatures des femmes pour ces élections. C'est ce à quoi a appelé Amal Amri, présidente de l'Union progressiste des femmes du Maroc. Elle a évoqué, dans ce sens, les résultats des précédentes élections où la place de la femme laissait à désirer. Elle a donné l'exemple des résultats des élections des représentants des salariés de 2009 pour lesquelles il y avait 21.028 délégués élus. Sur cet ensemble, les femmes n'ont pu décrocher que 19% des sièges, soit 3.965, contre 17.063 sièges pour la gent masculine (81% des élus). Au niveau de la Chambre des conseillers, il faut rappeler que deux femmes syndicalistes seulement figurent parmi les conseillers. Mohamed Sebbar, en évoquant les résultats des élections professionnelles dans leur ensemble (dans le secteur privé et le secteur public), souligne pour sa part que le taux des femmes ne dépasse pas 23,23%. Il a ainsi affirmé que le CNDH a adressé des missives au ministre de l'Emploi, à celui de la Fonction publique ainsi qu'au ministre de l'Agriculture et de la pêche maritime pour les inciter à prendre des mesures à même d'encourager l'élargissement de la participation des femmes aux élections professionnelles. ■

> La balle est dans le camp des syndicats qui devront favoriser les candidatures des femmes.

Brahim Mokhliss

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

1368/35

Avant-projet de Code pénal

«Allah n'a pas besoin de défenseur»

● Telle a été la réponse du berger à la bergère, faite par Mohamed Sebbar, SG du CNDH, à Ramid concernant les nouvelles dispositions liées à la religion. Durant les 20 dernières années, un seul cas de poursuite judiciaire de non-observance du jeûne à Rabat a été enregistré.

Le débat qui bat son plein autour de la réforme du Code pénal prend une dimension fortement religieuse. En fin de semaine dernière à Rabat, lors d'une rencontre organisée par le Mouvement populaire, à laquelle a pris part le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, Mohamed Sebbar, SG du Conseil national des droits de l'Homme et Mustapha Ramid, ministre de la Justice ont croisé le fer au sujet de certaines dispositions portant sur l'application de la peine de mort, l'incrimination de la non-observance du jeûne, l'état d'ébriété ou encore les relations hors mariage. En parlant de la religion de l'État, Ramid a déclaré que si les deux derniers composants du triptyque «Allah-Nation-Roi» ont toujours été défendus par la loi, l'actuel avant-projet vient remplir le vide constaté au sujet du premier. Le prenant au mot, Sebbar a répondu que Dieu n'a pas besoin de défenseur, tout en s'appuyant sur une multitude de versets à la gloire d'Allah, face au sourire bon enfant de Ramid. Avant Sebbar, Lahcen Haddad, dans son introduction au débat, s'est interrogé sur la nécessité d'avoir recours à la prison en cas de non respect des symboles religieux, sachant qu'un tel comportement ne diminue en rien le caractère sacré de la religion.Il

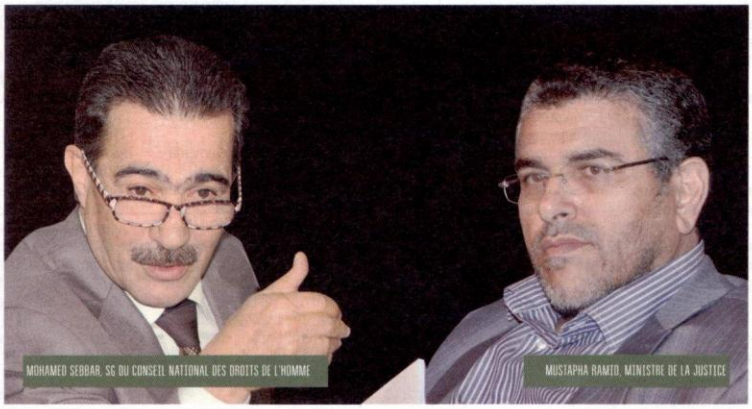
MOHAMED SEBBAR, SG DU CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME

MUSTAPHA RAMID, MINISTRE DE LA JUSTICE

fallait s'attendre à ce genre de tiraillements autour d'un texte qui engagera la société marocaine pour des décennies, comme cela a été le cas pour le Code de la famille. Il faut aussi savoir que c'est la première fois que le Code pénal est aussi largement débattu, levant le voile sur des convictions et tendances sociétales insoupçonnées. Pour Mohand Laenser, SG du MP, quand bien même le principe de liberté serait le fondement de tout, des garde-fous s'imposent suite à l'élargissement du champ des libertés. Et c'est là que l'on retrouve cette exception marocaine que Laenser qualifie de «Tamgharbit», la coutume ou Izerf (droit coutumier berbère) pour montrer la communion marocaine, censée toujours triompher face à la discorde. Il n'empêche que les échanges autour de la réforme du Code pénal ne figurent pas toujours dans ce registre. L'opinion du CNDH est ferme quant à l'abolition de la peine de mort, basée sur les recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER). Or, Ramid ne l'entend pas de cette oreille, lui qui estime que l'IER a parlé d'abolition progressive et non immédiate de la peine de mort. Pour le ministre de la Justice, les associations qui brandissent l'étendard de l'annulation de cette peine et d'autres sont minoritaires, et le Parlement aura le dernier mot, en définitive. À l'affût, Sebbar balaie du revers de la main cet argument, estimant que la minorité peut avoir raison. Il a relevé une question fondamentale qui consiste à dire que les lois doivent être mises à jour en réponse à l'émergence de nouveaux crimes. Il en déduit que légiférer, par exemple, sur la non-observance du ramadan ne répond en aucun cas à son exacerbation au sein de la société marocaine. En effet, un seul cas de poursuite judiciaire liée au non respect du jeûne a été enregistré à Rabat au cours des 20 dernières années. En conclusion, Ramid se dit prêt à écouter toutes les bonnes propositions et à être encore plus flexible sur les dispositions liées à l'application de la peine de mort, ou encore sur les circonstances de l'ébriété avérée. Pour le ministre, l'application de la peine de mort n'est en aucun cas en contradiction avec l'article 20 de la Constitution, qui garantit le droit à la vie. Dans le draft du projet de Code pénal, le nombre de crimes sanctionnés par la peine de mort a été réduit, passant de 31 à 11, dont 3 liés aux lois internationales. De plus, il faut avoir l'unanimité des juges statuant sur ce genre de crimes pour que le verdict de peine de mort tombe. ●

Le nombre de crimes sanctionnés par la peine de mort a été réduit, passant de 31 à 11.

PAR **MUSTAPHA BENTAK**
m.bentak@leseco.ma

Maroc : le ministre de la santé se déclare favorable à l'avortement

Le débat sur l'avortement au Maroc a franchi une étape avec la prise de position du ministre de la Santé en faveur de la libéralisation de l'avortement. La femme « devrait disposer de son corps », explique El Hossein Louardi, dans un entretien à l'hebdomadaire Tel Quel paru vendredi 8 mai. Le fléau que constituent les centaines d'avortements clandestins pratiqués chaque jour au Maroc a ressurgi dans l'actualité en début d'année, entraînant un profond débat dans l'opinion.

Le roi Mohammed VI doit prochainement étudier les propositions émises à sa demande par les ministères de la Justice et des Affaires islamiques ainsi que par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).**

« Je suis médecin et citoyen avant tout. Pour moi, la femme devrait disposer de son corps », estime le ministre de la Santé « il faut absolument légaliser l'avortement, car ce n'est pas uniquement une question médicale mais également sociale ».

En guise d'argumentaire, M. Louardi évoque le cas d'une « femme démunie » tombant « enceinte d'un enfant dont elle n'a pas les moyens de s'occuper ». « Comment va-t-elle s'en sortir ? Elle doit avoir le droit de décider », avance-t-il.

Réagissant en mars à des sanctions prises contre une figure de proue de la lutte contre l'avortement clandestin pour sa participation controversée à un reportage d'une chaîne française, le ministre s'était dit « très favorable » à l'ouverture d'un débat.

Intervenant lors d'un débat national organisé à Rabat, il avait par la suite indiqué défendre « fermement la révision urgente de la loi sur l'avortement dans au moins trois cas : l'inceste, le viol et les malformations fœtales ».

Dans un pays de 34 millions d'habitants où modernité et conservatisme religieux se côtoient et où les relations hors mariage restent interdites, l'interruption volontaire de grossesse (IVG) est actuellement passible d'un à cinq ans de prison ferme.

Bien qu'aucun chiffre officiel n'existe, des associations estiment qu'entre 600 et 800 avortements clandestins sont pratiqués chaque jour, dans des conditions sanitaires parfois désastreuses.

Dans le même temps, les grossesses non désirées renforcent le phénomène des « mères célibataires » et l'abandon d'enfants jusqu'à 150 par jour affirment des ONG.

http://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/05/11/maroc-le-ministre-de-la-sante-se-declare-favorable-a-l-avortement_4631010_3212.html

Dérapage d'Abdelilah Benkirane sur le crime d'honneur

Le 9 mai, le chef du gouvernement et du PJD Abdelilah Benkirane assistait à une conférence organisée par le Mouvement populaire sur le projet de Code pénal. Il y avait là aussi le ministre de la Justice et des Libertés Mustapha Ramid et le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, Mohamed Sebbar. La discussion portait sur les circonstances atténuantes pour celui qui assassine son conjoint surpris en flagrant délit d'adultère. Benkirane a eu une sortie très curieuse dans laquelle il a dérapé.

S'exprimant d'abord sur la peine de mort, Sebbar a expliqué que l'on ne peut défendre la vie du fœtus dans le ventre de sa mère et ôter ce même droit à la vie à un individu, quel qu'il soit et quelle que soit le crime qu'il a commis. Benkirane a répondu qu'on ne peut mettre établir de parallèle entre un fœtus, par essence innocent, et un assassin. « Le fœtus ne nous appartient pas, il est création de Dieu ». Imparable… Pour ce qui concerne la peine capitale, « on ne peut laisser en vie un assassin, ce serait un encouragement aux meurtres, et si on organise un référendum sur la question, il y aura 99% de partisans ». Possible…

Venons-en aux crimes d'honneur… Le chef du gouvernement demande à Sebbar ce qu'il ferait s'il entre dans sa chambre et qu'il trouve sa femme aux bras d'un homme. **Le secrétaire général du CNDH** répond qu'il irait porter plainte au parquet et qu'il demanderait ensuite le divorce. La réponse du chef du gouvernement est « que ce faisant, on ajoute une humiliation à la première ». Serait-ce à dire qu'il vaudrait mieux tuer tout le monde, M. Benkirane ?

Selon les médias et les réseaux sociaux, Ramid a répondu à son tour à Sebbar sur un ton sarcastique : « Avec toute mon amitié, cher collègue, moi je n'ai aucun problème avec cela et je souhaite que tout le monde puisse réagir comme vous le dites, que les hommes et les femmes surprennent leur conjoint sur un lit avec une autre personne et que, avec sang-froid, ils referment la porte et aillent trouver le procureur »…

Dans ce genre de situation, que le conjoint trompé soit le mari ou l'épouse, le mieux est, en effet, de s'en aller et de demander le divorce – on est des êtres humains après tout – sans violence. Mais quand on est ministre de la Justice, ou chef du gouvernement, on mesure son propos, et on œuvre à donner un exemple, surtout quand on dispose de la popularité de M. Benkirane.

http://www.panorapost.com/article.php?id=10596

Maroc: le ministre de la Santé favorable à une libéralisation de l'avortement

Le ministre marocain de la Santé se dit favorable à une libéralisation de l'avortement, qui fait débat dans le royaume, estimant que la femme "devrait disposer de son corps", dans un entretien à l'hebdomadaire Tel Quel de vendredi.

Le fléau que constituent les centaines d'avortements clandestins pratiqués chaque jour au Maroc a resurgi dans l'actualité en début d'année, entraînant un profond débat dans l'opinion. Le roi Mohammed VI doit prochainement étudier les propositions émises à sa demande par les ministères de la Justice et des Affaires islamiques ainsi que par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).**

"Je suis médecin et citoyen avant tout. Pour moi, la femme devrait disposer de son corps", estime pour sa part le ministre de la Santé, El Hossein Louardi, dans Tel Quel. "Selon moi, il faut absolument légaliser l'avortement, car ce n'est pas uniquement une question médicale mais également sociale", poursuit-il.

En guise d'argumentaire, M. Louardi évoque le cas d'une "femme démunie" tombant "enceinte d'un enfant dont elle n'a pas les moyens de s'occuper". "Comment va-t-elle s'en sortir? Elle doit avoir le droit de décider", avance-t-il.

Réagissant en mars à des sanctions prises contre une figure de proue de la lutte contre l'avortement clandestin -pour sa participation controversée à un reportage d'une chaîne française-, le ministre s'était dit "très favorable" à l'ouverture d'un débat.

Intervenant lors d'un débat national organisé à Rabat, il avait par la suite indiqué défendre "fermement la révision urgente de la loi sur l'avortement dans au moins trois cas: l'inceste, le viol et les malformations fœtales".

Dans un pays de 34 millions d'habitants où modernité et conservatisme religieux se côtoient et où les relations hors mariage restent interdites, l'interruption volontaire de grossesse (IVG) est actuellement passible de un à cinq ans de prison ferme.

Bien qu'aucun chiffre officiel n'existe, des associations estiment qu'entre 600 et 800 avortements clandestins sont pratiqués chaque jour, dans des conditions sanitaires parfois désastreuses.

Dans le même temps, les grossesses non désirées renforcent le phénomène des "mères célibataires" et l'abandon d'enfants -jusqu'à 150 par jour affirment des ONG-.

http://www.lorientlejour.com/article/924083/maroc-le-ministre-de-la-sante-favorable-a-une-liberalisation-de-lavortement.html